الإفصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية وأثره على تقييم المخاطر التشغيلية في ظل جائحة كورونا - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في مصر

Disclosure of the fundamental weakness in the internal control structure and its impact on the assessment of operational risks in light of the Corona pandemic- an applied study on commercial banks in Egypt

د/ محمد عبدالعزيز عبدالمعطى الهوارى

مدرس بمعهد مصر العالى للتجارة والحاسبات بالمنصورة

moelhawary61@gmail.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد (7)- العدد (12)- الجزء الثانى

يوليو 2021م

رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الإفصاح عن مواطن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية على مستوى المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية في مصر، والتعرف على أثر جائحة كورونا في تعديل العلاقة بينهما. وذلك من خلال تحليل انعكاسات جائحة كورونا على مراجعة القوائم المالية، والتعرف على دور المراجع الخارجي في الإفصاح عن الضعف الجوهري فى هيكل الرقابة الداخلية، وأخيراً تحليل عملية إدارة المخاطر التشغيلية في ظل انعكاسات جائحة كورونا على هيكل الرقابة الداخلية.

وبالتطبيق على عينة مكونة من 14 بنك سجل 45 مشاهدة من البنوك التجارية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري وذلك في الفترة الزمنية من عام 2017-2020 م، ويرجع بدء عينة الدراسة من عام 2017 م لاستبعاد آثار الفترات غير المستقرة من العينة محل الدراسة، حيث يوجد قرار التعويم للجنيه المصري في عام 2016 م الذي اقتضى احتدام المنافسة بين الشركات بشكل عام، وهو ما أدى في النهاية إلى خروج بعض الشركات والمنشآت من الأسواق.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية له تأثير إيجابي معنوي على مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية، كما وجدت الدراسة أن زيادة استمرار جائحة كورونا أدى إلى تعزيز العلاقة الإيجابية بين الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر.

الكلمات المفتاحية:

هيكل الرقابة الداخلية، تقييم المخاطر التشغيلية، جائحة كورونا، الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية.

Abstract:

This study aims to analyze the effect of material weaknesses on the internal control structure on the level of operational risk for the commercial banks listed in Egypt, In addition identifying the moderating role of Corona pandemic on the relationship between the material weaknesses on the internal control and the level of operational risk for the commercial banks. Moreover, this study aims to identify the role of external auditor in the disclosure of the material weaknesses of internal control structure. Finally, this study seeks analyzing the management of operational risks in the presence of Corona pandemic on the internal control structure.

By using sample from 45 years observations for 14 listed banks in the Egyptian stock market for the time series 2017-2020. This time series started from 2017 because of excluding the instable periods from the sample where the economic decision related to floating the currency in 2016, which lead to increasing competition among firms and getting out some firms from the market.

This study revealed a significant positive relationship between disclosures of the material weaknesses related the internal control structure and the level of operational risk for the listed banks. In addition, my study found that continuity of Corona pandemic lead to increasing the positive relationship between disclosures of the material weaknesses related the internal control structure and the level of operational risk for the listed banks in Egypt.

Keywords: Internal control structure، Evaluation the operational risk، Corona pandemic، Material Weaknesses of the internal control structure.

1 - مقدمة الدراسة:

تُعد الرقابة الداخلية من المقومات الأساسية التي ينبغي توفرها لأي تنظيم إداري سليم في الشركات، فكلما اتسع مجال نشاط الشركة وتشعبت أعمالها كلما زادت الحاجة إلى وجود نظام متكامل للرقابة الداخلية يساعد الإدارة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، ويهدف المراجع من فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية إلى التأكد من تحقيقه للأهداف المرجوة منه، كما يعتبر نقطة البداية بالنسبة له والأساس الذي يرتكز عليه المراجع الخارجي في إعداده لبرنامج المراجعة وفي تحديده لكمية الاختبارات التي سيقوم بها (نور الهدى، 2017).

وفي إطار تقييم الإدارة لفاعلية هيكل الرقابة الداخلية فقد وافقت هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية U.S. Securities and Exchange Commission (SEC) على متطلبات المادة (404) من قانون Sarbanes Oxley Act (SOX) الصادر عام 2002، والتي يُطالب الإدارة بضرورة إعداد تقارير عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية، وضرورة قيام المراجع الخارجي بتقييم وفحص هذه التقارير وإبداء رأيه فيها وإعداد تقرير عنها، وقد طالبت واشترطت الهيئة في تقريرها النهائي الصادر عام 2007 ضرورة احتواء تقارير الإدارة عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية ويتضمن المسئولية أي ضرورة بيان مسئولية الإدارة عن تأسيس والحفاظ على هيكل رقابة داخلية كفء قادر على إعداد التقارير المالية، أي ضرورة تحديد الإدارة للإطار المستخدم في تقييم هيكل الرقابة الداخلية، وتقييم الإدارة أي فحص الإدارة لفعالية هيكل الرقابة الداخلية في إعداد التقارير المالية المطبقة لديها، وتنتهي بتقرير المراجع الخارجي أي عمل بيان بتقرير المراجع الذي يبدي فيه رأيه عن فحص تقارير الإدارة عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية (عامر، 2012).

ومن هذا المنطلق، أشارت العديد من الدراسات (Chen, et al., 2019; Albring, et al., 2018; Chernobai, et al., 2012) إلى أن وجود القصور بهيكل الرقابة الداخلية قد يؤدي إلى إحداث المخاطر التشغيلية وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعوامل داخلية عند ممارسة الأنشطة العادية للبنك والتي ينتج عنها أنواع مختلفة من الأخطاء منها البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة ونقص التدريب على أساليب العمل، ومنها الأخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في المواصفات أو عدم الدقة عند تنفيذ العمليات أو ضعف النظام المطبق، وقد تكون بسبب عوامل خارجية نتيجة لكوارث طبيعية أو بشرية باختراق هيكل البنوك (حافظ، 2010).

ومنذ أوائل عام 2020 م فقد واجهت البنوك والعديد من الشركات المختلفة مخاطر تشغيلية مؤكدة بما انعكس بدوره على هيكل الرقابة الداخلية والمخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية. ونتاجاً لذلك، قامت العديد من المنظمات المهنية بتقديم إرشادات لمعدي التقارير المالية في ظل تطور تفشي جائحة كورونا، حيث أعلن رئيس الهيئة المشرفة على رقابة وتداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية (SEC) فى 30 يناير 2020 م أن موظفي الهيئة سيقدمون "بالقدر الضروري أو المناسب، التوجيه والمساعدة لمعدي التقارير المالية والمشاركين الآخرين في السوق فيما يتعلق بالافصاحات المتعلقة بالآثار الحالية والمحتملة لفيروس كوفيد-19 ". كما أكد رئيس الهيئة فى 19 فبراير 2020 م على ضرورة اهتمام المنشآت بتوفير افصاحات كافية ومناسبة عن الأحداث اللاحقة فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، علاوة على منح إعفاءات مناسبة للشركات المقيدة بالبورصة فيما يتعلق بالمواعيد النهائية لإيداع التقارير، نظراً للظروف الاستثنائية التى تخرج عن سيطرة معدي التقارير المالية والمراجعين. وفى 4 مارس 2020م أصدرت الهيئة قراراً بمنح الشركات العامة 45 يوماً إضافية لتقديم افصاحات كافية عن الآثار الحالية والمحتملة لتفشي فيروس كوفيد-19 على أداء المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، رغم أن الاشتراطات المعمول بها كانت تقتضي تقديم هذه التقارير فى الفترة من 1 مارس إلى 30 أبريل 2020م. كما يتعين على الشركات المقيدة بالبورصة مراعاة متطلبات الإفصاح المستمر الأخرى عن المعلومات التي تتطلبها الهيئة بما فى ذلك الإفصاح عن عوامل الخطر، علاوة على التوسع فى الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (Deloitte, 2020).

وتأسيساً على ذلك، ساهمت جائحة كورونا في التأثير إلى حد كبير على إعداد ومراجعة القوائم المالية، وقد بينت الدور الواضح والهام لهيكل الرقابة الداخلية في السيطرة على المخاطر التشغيلية، كما أوضحت أهمية قيام المراجع الخارجي بالإفصاح عن الضعف الجوهري بتلك الهيكل لتوعية الأطراف ذوي المصلحة بالمخاطر التشغيلية المحتملة، وهو محور اهتمام الدراسة الحالية.

1- طبيعة مشكلة الدراسة:

لم تكن البيئة المصرية بمنأى عن انعكاسات جائحة كورونا، حيث طالبت الهيئة العامة للرقابة المالية فى 12 أبريل 2020 م الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك الشركات والكيانات الخاضعة لرقابتها بضرورة قيامها بالإفصاح الكامل فى أول قوائم مالية عن تأثير هذه الأحداث على وضعها الاقتصادي- مراكزها المالية ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الحالية والمستقبلية- كما أصدرت الهيئة قراراً بتمديد فترة تقديم القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م إلى 30 أبريل 2020 م والقوائم المالية الدورية للفترة المنتهية في 31 مارس 2020 م إلى 15 يونيو 2020 م (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2020).

وبالنظر إلى توقيت إصدار النشرات والتعليمات، نجد أنها قد صدرت فى غضون فترة بسيطة، الأمر الذي يعكس أهمية هذا الحدث وتأثيره الجوهري المحتمل على القوائم المالية وعلى عمل المراجعين. حيث شهدت الأسواق المالية وأسواق السلع في جميع أنحاء العالم تقلبات كبيرة، الأمر الذي صاحبه زيادة المخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر تقلب أسعار الصرف والعملات الأجنبية، الأمر الذي يتطلب إفصاحاً مناسباً عن هذه المخاطر للمستخدمين. ومع تطور الجائحة والظروف التي لا يمكن التنبؤ بها حتى الآن، فإنه سيتعين على المنشأة معالجة الاضمحلال في

قيمة أصولها في حالة توافر مؤشرات دالة على اضمحلال قيمة تلك الأصول (Al Maghzom & Hussainey, 2016).

وكل ذلك مخاطر تشغيلية قد تسهم في انهيار المنشأة وخروجها تماماً من الأسواق، ولكن في الوقت نفسه قد يؤدي خلق نظام قوي للرقابة الداخلية إلى اكتشاف مواطن القصور في حينها، مما يساعد من قدرة الشركة على مواجهة تلك الأزمات وتعزيز فرص النمو المستقبلي وعدم الانهيار (Al Matari, et al., 2014). ومن ناحية أخرى، قد يؤدي ظهور الأزمات المفاجئة مثل جائحة كورونا إلى التأثير على العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية والمخاطر التشغيلية إما سلبياً أو إيجابياً. وبالتالي، يمكن للباحث تجسيد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية: ما هو أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية المصرية؟، وما هو أثر الإفصاح عن الضعف الجوهري بتلك الهيكل على مستوى المخاطر التشغيلية؟، وما هو دور جائحة كورونا في تعديل العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية؟.

2- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة في تحليل أثر الإفصاح عن مواطن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية على مستوى المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية المصرية، والتعرف على أثر جائحة كورونا في تعديل العلاقة بينهما، ويمكن تحقيق هذا الهدف العام من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة وتحليل انعكاسات جائحة كورونا على مراجعة القوائم المالية.
- محددات الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية ودور المراجع الخارجي في الإفصاح عنها.
- تحليل آثار الدول المعدل لجائحة كورونا على العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية ومستوي المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية المصرية.

3- أهمية الدراسة :

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في التعرف على انعكاسات جائحة كورونا على بيئة المراجعة المصرية ولا سيما البنوك التجارية المصرية، والتعرف على دور هذه الجائحة في تطوير العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية المصرية، بالإضافة إلى الربط فرعين من فروع المحاسبة وهما المراجعة ومحاسبة البنوك والتمويل.

بينما تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تقديم المزيد من الرؤى والتوصيات إلى كافة الأطراف ذوي المصلحة فيما يتعلق بانعكاسات جائحة كورونا على بيئة الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية.

4- فروض الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة، وتحقيقاً لأهدافها في ضوء متغيرات البحث، يمكن للباحث صياغة الفروض الإحصائية للدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية على مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر.

الفرض الثاني- لا يوجد تأثير معنوي لجائحة كورونا على مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر.

الفرض الثالث- لا يوجد تأثير معنوي لجائحة كورونا على العلاقة المعنوية بين الإفصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر.

5- منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بتحليل انعكاسات جائحة كورونا على بيئة المراجعة المصرية ولا سيما البنوك التجارية المصرية، والتعرف على دور هذه الجائحة في تطوير العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية المصرية في مصر. ولذلك تجمع الدراسة الحالية بين منهجين بشكل متكامل، أخذ الباحث من كليهما بقدر الحاجة سعياً إلى تحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها وهما:

- **المنهج الاستنباطي**: وهو المنهج الذي يعتمد على الاستدلال الذي ينتقل من الكل إلى الجزء، أو من العام إلى الخاص، حيث يستند إلى مسلمة أو نظريات، ثم يستنبط منها ما ينطبق على الجزء المبحوث، وفقاً لأنه يرى أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء، ويتحقق ذلك المنهج من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات المختلفة التي تتعلق بالتأصيل العلمي لمفهوم هيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية وجائحة كورونا وانعكاسها على عملية المراجعة فى بيئة المراجعة المصرية.
- **المنهج الاستقرائي:** وهو المنهج الذي يعتمد على جمع البيانات والعلاقات المترابطة بطريقة دقيقة، من أجل الربط بينهما بمجموعة العلاقات الكلية العامة، بهدف التوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية. ويتحقق ذلك المنهج من خلال جمع بيانات عينة الدراسة وإجراء الاختبارات الإحصائية على المتغيرات المتعلقة بواقع العلاقة بين انعكاسات جائحة كورونا في بيئة المحاسبة المصرية على مهنة المراجعة والإفصاح عن الضعف الجوهري لهيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر.

6- حدود الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة وأهدافها وسعياً لتعميم نتائج البحث تتمثل أهم حدود الدراسة فيما يلي:

- لم تحاول الدراسة الحالية التطبيق على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، حيث أن المخاطر التشغيلية أكثر ارتباطاً بالبنوك التجارية، وهو ما يتضح إلى حد كبير في مقررات لجنة بازل.

- لم تسعى الدراسة إلى التطرق لتأثير المخاطر التشغيلية وجائحة كورونا في البيئات الخارجية عن البيئة المصرية.
- لم تمتد السلسلة الزمنية إلى فترة زمنية طويلة واكتفت بالبدء من عام 2017 م وذلك بسبب الظروف الاقتصادية التي سادت البلاد في عام 2016 م نتيجة قرار التعويم.
- لم تستند الدراسة إلى قياس جودة هيكل الرقابة الداخلية باستخدام قائمة الافصاح عن الضعف الجوهري بها وذلك لعدم الزام البورصة المصرية بالافصاح عن هذه القائمة.

7- خطة الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة وأهدافها، وسعياً لاختبار فروضها الإحصائية يمكن للباحث تقسيم بقية محتويات الدراسة على النحو التالي:

1/8: انعكاسات جائحة كورونا على مراجعة القوائم المالية.
2/8: دور المراجع الخارجي في الإفصاح عن الضعف الجوهري فى هيكل الرقابة الداخلية.
3/8: إدارة المخاطر التشغيلية في ظل انعكاسات جائحة كورونا على هيكل الرقابة الداخلية.
4/8: تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.
5/8: الدراسة التطبيقية.
6/8: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة
وسيتناول الباحث العناصر السابقة بالتفصيل على النحو التالي:

1/8: انعكاسات جائحة كورونا على مراجعة القوائم المالية:

انعكست جائحة كورونا على عمل المراجع الخارجي بشكل كبير فيما يتعلق بتطبيق معايير المراجعة الدولية، ولعل أهم هذه المعايير من وجهة نظر الباحث هي: المعيار رقم (560) الخاص بالأحداث اللاحقة، والمعيار رقم (570) الخاص بالاستمرارية، والمعيار رقم (700) الخاص بتقرير المراجع (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020).

وفيما يتعلق بالمعيار رقم (560) الخاص بالأحداث اللاحقة، فإن المعيار يضع متطلبات واضحة للمراجع فيما يتعلق بتحققه من الأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع. إلا أن ما يلزم التأكيد عليه في هذه النشرة المتطلبات المتعلقة بالحقائق التي تصبح معروفة لدى المراجع بعد إصدار القوائم المالية، وبخاصة في ظل ظروف فيروس كوفيد -19 وما تسببه الإجراءات الاحترازية المقيدة للحركة من إمكانية وجود حقائق في وقت المراجعة لم يتعرف عليها المراجع إلا بعد صدور القوائم المالية وتقريره عليها. وفي مثل هذه الحالة يطلب المعيار من المراجع عندما يعلم بحقيقة ما بعد إصدار القوائم المالية، والتي لو كانت معروفة له في تاريخ تقرير المراجع لربما أدت إلى قيامه بتعديل تقريره، أن يقوم بمناقشة الأمر مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال؛ وأن يحدد ما إذا كانت القوائم المالية بحاجة إلى تعديل؛ وإذا كان الأمر كذلك؛ الاستفسار عن الكيفية التي تعتزم بها الإدارة معالجة الأمر في القوائم المالية. ويضع المعيار متطلبات واضحة عندما تعدل الإدارة القوائم المالية، كما يضع متطلبات في حالة لم تقم الإدارة بالتعديل اللازم للقوائم المالية. ونتاجاً لذلك، أصبح من الأهمية بمكان أن يقوم

المراجعين بالاهتمام بمتطلبات هذا المعيار نظراً لما قد تسببه ظروف فيروس كوفيد-19 من حدوث حالات تستوجب إعادة النظر في القوائم المالية وفي تقرير المراجع بعد صدورهما (Auld & Renckens, 2021).

أما معيار المراجعة الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية، فقد أشار إلى أن مسئوليات المراجع تتمثل في الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، وفي التوصل إلى استنتاجات، بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، واستنتاج ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. ولا يعني خلو تقرير المراجع من أية إشارة إلى وجود عدم تأكد جوهري من قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة على أنه ضمان لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وذلك نظرا للتأثيرات المحتملة للقيود الملازمة لقدرة المراجع على اكتشاف التحريفات الجوهرية التي تزداد بالنسبة للأحداث أو الظروف المستقبلية التي قد تتسبب في توقف المنشأة عن البقاء كمنشأة مستمرة، وبخاصة تلك الأحداث التي تتطور بشكل سريع وغير ممكن التنبؤ بها كما هو الحال مع آثار فيروس كوفيد-19 (Kubota, et al., 2021).

وفي ظل الظروف الحالية المتمثلة في الآثار الكبيرة لفيروس كوفيد -19 والتي قد تكون في حد ذاتها مصدراً رئيسياً لعدم التأكد الجوهري بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإنه تزداد أهمية اهتمام المراجع بمتطلبات المعيار. ومن ذلك وجوب قيامه بالنظر فيما إذا كانت الإدارة قد أجرت بالفعل تقييماً مبدئياً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة أخذاً في الحسبان تأثير فيروس كوفيد-19 على أعمالها. وإذا كانت الإدارة قد أجرت بالفعل مثل هذا التقييم، فيجب على المراجع مناقشته مع الإدارة وتحديد ما إذا كانت الإدارة قد حددت أن فيروس كوفيد-19 قد يثير- منفرداً أو مع أحداث أخرى- شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يناقش خطط الإدارة للتعامل مع هذه الأحداث أو الظروف. أما إذا لم تقم الإدارة بإجراء مثل هذا التقييم بعد، فيجب على المراجع أن يناقش مع الإدارة أساس استخدامها المرتقب لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وأن يستفسر منها عما إذا كان فيروس كوفيد-19 قد يثير- منفردا أو مع أحداث أخرى- شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وفي مثل ظروف فيروس كوفيد-19 تزداد أهمية إعداد تنبؤات بالتدفقات النقدية. وينص المعيار على أنه عند قيام المنشأة بإعداد تنبؤ للتدفقات النقدية وكان تحليل التنبؤ عاملاً مهماً عند الأخذ في الاعتبار النتيجة المستقبلية للأحداث أو الظروف أثناء تقويم خطط الإدارة للتصرفات المستقبلية فإن من بين إجراءات المراجعة الإضافية تقويم إمكانية الاعتماد على البيانات المولدة التي تم الاستناد إليها في إعداد التنبؤ، وتحديد ما إذا كان هناك دعماً كافياً للافتراضات التي استند إليها التنبؤ (Cho, et al., 2021).

كما أن التأكيد على استنتاج وجود عدم تأكد جوهري بشأن أو مع أحداث أخرى، ما إذا كان فيروس كوفيد-19 قد يثير- منفرداً أو مع أحداث أخرى – شكوكاً كبيرة بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة يعد مسئولية المراجع وفقاً لحكمه المهني واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها عند مراجعة كل منشأة. ولا يمكن وضع تصور لاستنتاج عام يستخدمه كل المراجعين لكل المنشآت التي تأثرت بفيروس كوفيد -19 نظراً لاختلاف ظروف كل منشأة.

ومما يجب التأكيد عليه أنه حتى في حالة في حالة استنتاج المراجع أن استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة يعد مناسباً في ظل ظروف فيروس كوفيد -19، ولكن يوجد عدم تأكد جوهري، فيجب عليه تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تفصح بشكلٍ كافٍ عن أن ظروف فيروس كوفيد -19 قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وخطط الإدارة للتعامل معها؛ وعن عدم التأكد الجوهري المصاحب لتلك الظروف وأن المنشأة بناءً على ذلك، قد تكون غير قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها خلال مسار عملها الطبيعي. ويوضح المعيار الحالات التي قد يبدي فيها المراجع رأيا متحفظاً أو معارضاً، أو حتى الامتناع عن إبداء الرأي، في حال عدم التزام الإدارة بمتطلبات الإفصاح أو في حال إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية مع عدم مناسبته، أو في حال عدم تمكن المراجع من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق باستخدام الإدارة لأساس الاستمرارية (Lin & Hwang, 2021).

أما معيار المراجعة الدولي رقم (700) الخاص بتقرير المراجع، ففي ظل ظروف فيروس كوفيد -19 من المتوقع أن يعطي مستخدمو التقارير المالية اهتماماً أكثر بتقرير المراجع الخارجي الذي يضفي مزيداً من الثقة على معلومات القوائم المالية. وينص المعيار الدولي للمراجعة رقم (700) "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية" على أنه يجب على المراجع تقويم ما إذا كانت القوائم المالية مُعدَّة من جميع الجوانب الجوهرية، وفقا لمتطلبات إطار التقرير المالي المنطبق. ويجب أن يتضمن هذا التقويم النظر في الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية الخاصة بالمنشأة، بما في ذلك المؤشرات على وجود تحيز محتمل في اجتهادات الإدارة. وبشكل خاص، وفي ضوء متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق (1)، يتطلب من المراجع -من بين عدة أمور- تقويم ما إذا كانت القوائم المالية تفصح بشكل مناسب عن السياسات المحاسبية المهمة المختارة والمُطبقة. أخذاً في الحسبان مدى ملاءمتها ومناسبتها للمنشأة، وعرضها بطريقة قابلة للفهم؛ واتساقها مع إطار التقرير المالي المنطبق، وما إذا كانت التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة تعد معقولة. كما يطلب المعيار من المراجع تقويم ما إذا كانت القوائم المالية توفر افصاحات كافية لتمكين المستخدمين المستهدفين من فهم تأثير المعاملات والأحداث المهمة على المعلومات الواردة في القوائم المالية (Cho, et al., 2021).

ومن المسائل التي قد يرى المراجع الخارجي الاهتمام بها في مثل الوضع الراهن، النظر في تضمين التقرير تأثير ظروف فيروس كوفيد-19 ضمن الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً للمعيار الدولي للمراجعة رقم (701) الإبلاغ عن الأمور الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع المستقل. ويعرف ذلك المعيار الأمور الرئيسة للمراجعة بأنها تلك الأمور التي كانت لها بحسب الحكم المهني للمراجع، الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ويتم اختيارها من بين الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة. ووفقا للمعيار، فإن المراجع يأخذ في حسبانه عند تحديد الأمور الرئيسة للمراجعة ما يلي (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020):

- المجالات التي يرتفع فيها خطر التحريف الجوهري المقيم أو المخاطر المهمة المحددة.

1 يقصد بذلك في ضوء المعايير الملزمة لاعداد التقارير المالية والاصدارات المهنية المصرية في سوق الأوراق المالية المصري.

- أحكام المراجع المهمة فيما يتعلق بالمجالات الواردة في القوائم المالية، والتي انطوت على اجتهاد مهم من جانب الإدارة، بما في ذلك التقديرات المحاسبية التي تم تحديد أنها تحتوي على عدم تأكد مرتفع في التقدير.
- التأثير الواقع على المراجعة بسبب الأحداث أو المعاملات المهمة التي وقعت خلال الفترة.

ويجب على المراجع أن يحدد من بين الأمور المحددة وفقاً للاعتبارات المشار إليها أعلاه تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية ومنها تأثير ظروف فيروس كوفيد -19 على قدرة المنشأة وخطط الإدارة للتعامل معها؛ وعن عدم التأكد الجوهري المصاحب لتلك الظروف، ومن ثم تعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة (Lin & Hwang, 2021).

ومما ينبغي التأكيد عليه هو أن الأمور الرئيسة للمراجعة ليست بديلاً لإبداء رأي معدل في القوائم المالية، ولا يجوز تضمين قسم الأمور الرئيسة للمراجعة الأمر الذي أدى إلى تعديل الرأي في القوائم المالية. ولذلك فقد أكد المعيار الدولي للمراجعة رقم (701) على أهمية النظر في التفاعل بين وصف الأمور الرئيسة للمراجعة والعناصر الأخرى المطلوب إدراجها في تقرير المراجع، حيث ينص المعيار على أن الأمر الذي ينشأ عنه رأي معدل وفقاً لمعيار المراجعة رقم (705)، أو الذي ينشأ عنه عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقا لمعيار المراجعة (570) ويُعد بطبيعته من الأمور الرئيسة للمراجعة. ومع ذلك، ففي مثل هذه الظروف، لا يجوز أن يتم إيضاح هذه الأمور في قسم الأمور الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع، وبدلاً من ذلك، يجب على المراجع (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020):

- التقرير عن هذه الأمور وفقاً لمعايير المراجعة المنطبقة؛
- إدراج إشارة في قسم الأمور الرئيسية للمراجعة إلى قسم أساس الرأي المتحفظ أو إلى قسم عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية.

وعلى الرغم من أن الإلزام بالإفصاح عن الأمور الرئيسة للمراجعة خاص بالشركات المدرجة في السوق المالية، إلا أنه وفي ظل ظروف فيروس كوفيد -19، قد يرى المراجع مناسبة الإفصاح عن آثار هذه الظروف على مراجعة القوائم المالية لشركة غير مدرجة إذا رأى أن ذلك من بين الأمور التي كانت لها -بحسب حكمه المهني- الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، والتي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة (Lin & Hwang, 2021).

وإذا لم تكن ظروف فيروس كوفيد-19 من بين الأمور المبلغ عنها على أنها من بين الأمور الرئيسة للمراجعة أو لم تكن سبباً في تعديل رأي المراجع في القوائم المالية، فقد يقوم المراجع وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمراجعة رقم (706) "فقرات لفت الانتباه، وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل" بتضمين فقرة لفت انتباه في تقريره إذا رأى أنه من الضروري لفت انتباه المستخدمين لأمرٍ ما تم عرضه أو الإفصاح عنه بشكل مناسب في القوائم المالية، والذي يعد بحسب حكمه المهني من الأهمية بحيث يشكل أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية. ووفقاً للمعيار، فإن من الأمثلة الواردة في المعيار على الظروف التي قد يرى فيها المراجع أنه من الضروري لفت الانتباه لها في تقريره، والتي قد تكون متسقة مع ظروف فيروس كوفيد-19 الأحداث اللاحقة المهمة بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع،

ووقوع كارثة كبيرة أثرت أو لا تزال تؤثر بشكل مهم على المركز المالي للمنشأة. مجلس المعايير الدولية للمراجعة (Cho, et al., 2021).

وعلاوة على ذلك، أصدر مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولية (IAASB) International Auditing and Assurance Standards Board نشرة يؤكد فيها أهمية التطبيق الملائم لمعايير المراجعة. ومع أن هذه النشرة لم تقدم إرشادات عملية في ظل انتشار فيروس كوفيد-19 وما سببه من تقييدات لعمل المراجعين ومعدي القوائم المالية على حد سواء، فإنه قد يكون من المناسب الاطلاع عليها للتأكيد على أهمية تطبيق معايير المراجعة بالطريقة التي تتحقق بها أهداف المراجعة، ولإعطاء القارئ تصوراً عن كيفية تعامل المجالس الدولية مع الجائحة الحالية (Lin & Hwang, 2021).

ووفقا لمجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولية (IAASB) فإن هدف النشرة هو تسليط الضوء على بعض المجالات الأكثر أهمية التي قد يلزم زيادة النظر فيها عند تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة، وتضمنت النشرة المواضيع الآتية (Cho, et al., 2021):

معيار المراجعة ذي الصلة	اعتبارات خاصة عن تطبيق المعيار
تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها معيار المراجعة (315) معدل	• الأثر على منهج المراجعة المخطط له بسبب المخاطر الجديدة أو المتغيرة التي نشأت بسبب فيروس كوفيد -19. • إمكانية إعادة النظر في تقييمات المخاطر التي تمت بالفعل.
	• أثر التغيرات في فهم المراجع لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمنشأة، بما في ذلك: بيئة الرقابة، والتغييرات في الاعتماد المخطط له على أدوات الرقابة عند تحديد الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري التي تم تحديدها.
الاستجابة للمخاطر المقيمة معيار المراجعة رقم (330)	• التغييرات اللازمة في الاستجابات لها نتيجةً لأثر التطورات البيئية، مثل القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة (على سبيل المثال، قد توجد الآن مشكلات في الوصول أو قد لا يمكن حضور جرد المخزون مما قد يستدعي تنفيذ إجراءات بديلة)
	• التركيز بدرجة أكبر على ما يلي: – عملية إقفال القوائم المالية (خاصة قيود اليومية والتعديلات الأخرى التي تمت). – تقويم المراجع لعرض القوائم المالية عموماً، بما في ذلك النظر إلى فيما إذا كان قد تم تقديم افصاحات كافية. – استنتاج المراجع بشأن ما إذا كان قد تم الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة.
مراجعة التقديرات المحاسبية معيار المراجعة رقم (540) المعدل	• التركيز بدرجة أكبر على ما يلي: – التغيرات في العوامل التنظيمية التي قد تؤثر على التقديرات المحاسبية (على سبيل المثال، المبادرات التي تهدف إلى تقديم حلول مستدامة للمدينين الذين يمرون بفترات ضيق مؤقتة في سياق تفشي بفيروس كوفيد -19).

	– ما إذا كانت الافتراضات مناسبة في ظل الظروف القائمة وفي سياق إطار التقرير المالي المنطبق (على سبيل المثال: توقعات التدفقات النقدية، ومعدلات الخصم وما إلى ذلك) – ما اذا كانت البيانات التي تستخدمها المنشأة ملائمة ويمكن الاعتماد عليها. – أثر عوامل الخطر الملازم المتغيرة ولا سيما عدم التأكد.
مسئوليات المراجع فيما يتعلق بالأحداث اللاحقة معيار المراجعة رقم (560)	• اعتبار أن تغيير المواعيد النهائية لإعداد التقارير يطيل الفترة (وبالتالي يزيد المخاطر ذات الصلة) للأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع. • تحديد أي أحداث جوهرية لاحقة تتعلق بفيروس كوفيد -19، وما إذا كانت قد تم تناولها أو الإفصاح عنها بشكل مناسب في القوائم المالية وفقاً لإطار التقرير المالي.
مسئوليات المراجع فيما يتعلق بالاستمرارية معيار المراجعة رقم (570)	• أثر فيروس كوفيد -19 (أي ما إذا كان قد أثر بشكل جوهري أو من المتوقع أن يؤثر بشكل جوهري) على تقويم المراجع لتقييم الاستمرارية الذي أجرته الإدارة. • إعادة النظر في مناسبة استخدام أساس الاستمرارية لإعداد القوائم المالية أو التعديل الذي تستتبعه الظروف الراهنة في تقرير المراجع حسب الحاجة.
مراجعة المجموعات معيار المراجعة رقم (600)	• عند الاقتضاء، إعادة تقييم الإجراءات التي خطط مراجع المجموعة لتنفيذها فيما يتعلق بعمل مراجعي المكونات، مثل قدرة مراجع المجموعة على استعراض الأعمال التي نفذها مراجعو المكونات (أو المشاركة فيها) بشكل مناسب، أي ما إذا كان يلزم النظر في تنفيذ إجراءات بديلة، والأثر على كفاية ومناسبة أدلة المراجعة التي سيستند إليها رأي مراجعة المجموعة.
تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية (بما في ذلك الأمور الرئيسية للمراجعة) معيار المراجعة رقم (700، 701)	• التركيز على الأمور اللازمة للقدرة على تكوين الاستنتاجات، بما في ذلك ما إذا كانت جميع الجوانب الرئيسية للمراجعة قد تم تناولها بشكل مناسب، مثل: – المجالات التي قد تتطلب من الإدارة تقديم المزيد من الأدلة بسبب الطبيعة سريعة التغيير لهذه الإشكالية. – حالات عدم التأكد الجديدة التي نشأت نتيجة لفيروس كوفيد -19 (على سبيل المثال، إجراء التغييرات المناسبة في عمليات احتساب التقديرات المحاسبية لمراعاة أي ارتفاع في حالات عدم التأكد بما في ذلك عمليات احتساب الهبوط في القيمة) – أثر الأنظمة واللوائح الجديدة أو المعدلة على القوائم المالية. • عند الاقتضاء تضمين أمور رئيسية جديدة للمراجعة في تقرير المراجع (على سبيل المثال، الأمور التي تتطلب اهتماماً كبيراً بها من جانب المراجع بسبب أثر فيروس كوفيد -19).
المعلومات الأخرى معيار المراجعة رقم (720)	• أي تضارب بين المعلومات التي قدمتها المنشأة في تقريرها السنوي وفي القوائم المالية عن أثر التطورات الناشئة عن فيروس كوفيد -19.

وتأسيساً على العرض السابق، يرى الباحث أن جائحة كورونا أثر إلى حد كبير على قيام المراجع الخارجي بمهامه الرئيسية وانعكس ذلك على تقييمه لهيكل الرقابة الداخلية من خلال إبدائه لرأي فني محايد متحفظ أو معدل للقوائم المالية عند وجود ضعف جوهري بهيكل الرقابة الداخلية ولاسيما إذا كان ناشئاً عن آثار فيروس كوفيد -19.

2/8- دور المراجع الخارجي في الإفصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية:

يعبر الضعف الجوهري عن نقص أو مزيج من أوجه القصور في الرقابة الداخلية، حيث يوجد احتمال معقول بأن الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية للشركات لن يمكن منعها أو الكشف عنها وتصحيحها في الوقت المناسب، مما يؤثر على جودة التقارير المالية. ويعد الضعف الجوهري من أصعب القصور في الرقابة الداخلية التي تتعرض لها الشركة ولذلك تعرض لها قانون Sarbanes (SOX) Oxley Act في الفقرتين (302، 404). وتتمثل أهم محددات الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية فيما يلي: (Doyle et al., 2007)

أولاً- التعقد التنظيمي:

الإحصائيات الحديثة تشير بانه كلما كبر حجم الشركة وازدادت درجة تعقيد نشاطها، كلما كان من الصعب على المراجعين الخارجيين والإدارة ولجان المراجعة تكوين صورة دقيقة للمخاطر التي تتعرض لها الشركة وإجراءات الرقابة عليها. حيث تواجه الشركات ذات القطاعات المتعددة باحتمال ية أكبر للتعرض لمخاطر في الرقابة الداخلية، كذلك يؤدي دخول الشركات في العديد من المعاملات الأجنبية إلى مشاكل في نظام الرقابة الداخلية. كما تشير هذه الإحصائيات بأن أكثر من نصف الشركات الكبيرة التي أفلست منذ عام 1996 م والبالغ عددها 673 شركة، لم يقدم المراجع الخارجي أي تحذيرات باحتمال فشل تلك الشركات بل بالعكس أصدر بشأنها تقريراً نظيفاً (Ge & McVay, 2005).

ثانياً- التغير التنظيمي:

يتحدد التغير التنظيمي بمجموعة من العوامل وهي (He, 2009) :

- الاندماج والاستحواذ: الشركات التي تعرضت لعمليات الاندماج والاستحواذ تواجه عدد من المشكلات في نظام الرقابة الداخلية متمثلة في العمليات التشغيلية، والهيكل والثقافات السائدة في هذه الشركات.
- النمو: مستوى الإفصاح عن أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية يرتبط بكبر حجم الشركة.
- الجدولة: الشركات التي تم جدولتها تواجه مشاكل في نظام الرقابة الداخلية متمثلة في الفصل بين الواجبات، عدم كفاية وكفاءة الموظفين، وغيرها.

ثالثاً- الاستثمار الملائم في هيكل الرقابة الداخلية:

الاستثمار الملائم يتحدد باستثمارات الشركة في أنظمة المعلومات وعمليات الرقابة، ويرتبط مستوى الإفصاح عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية بحجم الخسائر والكوارث التي تتعرض لها الشركة. ويواجه الإفصاح عن القصور في نظام الرقابة الداخلية بعدد من الإيجابيات تتمثل في الإفصاح المبكر للإدارة عن القصور في نظام الرقابة الداخلية يُمَكن الإدارة من السيطرة على مجريات الأمور، دون حاجة للوصول إلى مرحلة الضعف الجوهري أو إعادة إصدار القوائم المالية، كما يحقق الشفافية والمصداقية في الشركة ويدفع المساهمين بالوقوف مع الإدارة والتفاعل معها لمعالجة هذا القصور(Ge & McVay, 2005).

أما عن الجانب السلبي فيتمثل في إظهار التكلفة التي تتحملها الشركة بغرض الإفصاح، والمخاوف من التشكيك في مصداقية الإدارة عند الإفصاح عن هذا القصور، وما قد يؤدي إلى عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، كذلك المخاوف من تزايد مخاطر التقاضي من قبل المستثمرين وحملة الأسهم في عدم اكتشاف والتقرير مبكراً عن أوجه القصور (He, 2009).

وفي هذا الصدد، طالب قانون (SOX) الصادر عن الكونجرس الأمريكي عام 2002 بإنشاء مجلس للإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB) Public Company Accounting Oversight Board. ويهدف هذا المجلس إلى الإشراف على المراجعين بالشركات العامة من أجل حماية مصالح المستثمرين والحصول على تقارير مراجعة مستقلة وعادلة وموضوعية يعتمد عليها (Krishnan, 2009).

وفيما يلي عرض لأهم المعايير التي تناولت بشكل مباشر المراجعة الخارجية ودورها في الإفصاح عن الضعف الجوهري وهي(PCAOB, 2004 & 2007) :

- معيار رقم (2) الصادر عن (PCAOB) عام 2004.
- معيار رقم (4) الصادر عن (PCAOB) عام 2005 .
- معيار رقم (5) الصادر عن (PCAOB) عام 2006 .

(أولاً) معيار رقم (2) الصادر عن مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB) في 27 مايو عام 2004 بعنوان " مراجعة الرقابة الداخلية على التقرير المالي إلى جانب القوائم المالية " :

يطالب المعيار المراجع باختبار كفاءة الرقابة الداخلية للتأكد من مدى صحة تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية. ويجب أن لا يقتصر عمل المراجع الخارجي على تقييم تقرير الإدارة وتقرير المراجعين الداخليين عن الرقابة الداخلية ولكن المراجع الخارجي يجب أن يقوم بعمل تقييم منفصل للرقابة الداخلية. كما يطلب المعيار من المراجع الخارجي أن يقرر مدى صحة ما جاء في تقرير الإدارة من تقييم للرقابة الداخلية بالإضافة إلى تقريره عن تقييمه كمراجع خارجي لمدى كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية بالمنشأة، كلاهما بنفس الدرجة من الأهمية. كما يجب أن يقدم المراجع الخارجي تقرير عن طبيعة العيوب أو نقاط الضعف في الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة من خلال (Lobo, et al., 2017):

أ- **عمل التتبع** Walkthroughs :

على المراجع عمل تتبع واحد على الأقل لكل مجموعة من المعاملات الهامة التي تؤثر بشكل كبير على القوائم المالية، والتتبع يعني أن يتتبع المراجع المعاملة من مصدرها عبر نظام المعلومات بالمنشأة

حتى يتم تصويرها في القوائم المالية، ويشمل ذلك العملية بأكملها من بدايتها، التصريح بها، تسجيلها، تشغيلها، وحتى التقرير عنها (Lu & Cao, 2018).

ب- استخدام عمل الآخرين Use Of The Work Of Others :

المعيار يقرر أهمية اعتماد المراجع على أدلة يقوم بجمعها بنفسه لتكوين رأيه، ولكن يسمح له باستخدام عمل الآخرين لتحديد توقيت وطبيعة ودرجة التوسع المطلوبة في العمل الذي سوف يقوم به، فيسمح له بالاعتماد على عمل المراجعين الداخليين. وعلى المراجع القيام بما يلي عند تقييم عمل الآخرين (KPMG, 2005 & 2013):

- تقييم مدى كفاءة وموضوعية الأفراد الذين قاموا بالعمل.
- إختبار بعض الأعمال التي قام بها الآخرون لتقييم جودة وكفاءة عملهم.
- تقييم طبيعة الرقابة التي قام الآخرون باختبارها.

كما يجب أن يأخذ المراجع في الاعتبار عند تقييم مدى كفاءة وموضوعية عمل الآخرين العوامل التالية (KPMG, 2005 & 2013):

- التأهيل المهني المستمر.
- الخبرة المهنية ومستوى التأهيل.
- تقييم أداءهم.
- جودة تسجيل العمل والتقارير.

ومما لا شك فيه أنه لا يجب أن يعتمد المراجع على عمل الآخرين لاختبار عناصر بيئة الرقابة. والمعيار يعرف الرقابة الداخلية بتلك التي ليس بها ضعف جوهري (Material Weaknesses) كما اعترف المعيار بهيكل (COSO) كنموذج لوضع وتقيم وتطوير الرقابة الداخلية (He, 2009).

❖ **وضع المعيار مبادئ أربع لضمان استقلال المراجع الخارجي وهي :**

- المراجع لا يقوم بأي من وظائف الإدارة أو أي موظف بالمنشأة.
- المراجع لا يقوم بمراجعة ما يقوم به من عمل.
- المراجع لا يأخذ دور المحامي عن العميل.
- لا يجب أن يكون للمراجع أي مصالح مشتركة أو متعارضة مع العميل.

وهذه المبادئ لا تمنع أن يقدم المراجع بعض المقترحات لتحسين تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية للإدارة على أن لا يقدم أي خدمات إلا بعد اعتمادها والموافقة عليها من قبل لجان المراجعة.

- **تقييم كفاءة لجنة المراجعة :**

- للجنة المراجعة دور هام كأحد عناصر بيئة الرقابة وأيضاً في تقييم الرقابة الداخلية. ويعتبر مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن تقييم أداء لجان المراجعة وليس المراجع الخارجي، ولكن على المراجع الخارجي تقييم كفاءة لجنة المراجعة كجزء من تقييمه لبيئة الرقابة بالمنشأة ويأخذ في الاعتبار العوامل الآتية (KPMG, 2005 & 2013):
  - مدى تفصيل وتوثيق وتوضيح مسئوليات لجان المراجعة.
  - تفاعل لجنة المراجعة مع المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

- مدى اهتمام لجنة المراجعة بتوجيه استفسارات للإدارة والمراجع الخارجي لتفهم السياسات المحاسبية المستخدمة.
- مدى استقلال أعضاء لجنة المراجعة عن الإدارة.

عند تقرير المراجع الخارجي أن إشراف لجنة المراجعة غير فعال فيعتبر هذا مؤشر قوي على أن هناك ضعف جوهري في الرقابة الداخلية ويتطلب إصدار تقرير يحتوي على رأي سلبي.

❖ **يجب أن يتم تقييم مدى تأثير القصور في الرقابة الداخلية على التقرير المالي طبقاً للآتي :**

- حجم الانحراف المحتمل.
- يمكن أن يحدث هذا القصور انحراف في الحسابات أو الإفصاح في التقارير المالية.

ويقدم المعيار بعض الأمثلة لمواجهة أوجه القصور في الرقابة الداخلية على التقرير المالي وهي : (PCAOB, 2004 & 2007)

- الرقابة على البرامج لمنع الانحراف.
- الرقابة على المعاملات غير المتكررة وغير الروتينية بشكل منتظم.
- الرقابة على عملية التقرير السنوية، وتشمل الرقابة على إجراءات إدخال المعاملات وعمل القيود اليومية والتسويات.
- الرقابة على تطبيق واختيار السياسات المحاسبية التي تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

(ثانياً) معيار رقم (4) الصادر عن مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB) في 31 مارس 2005 بعنوان "التقرير عن التخلص من الضعف الجوهري" وهيئة تنظيم وتداول الأوراق المالية (SEC) وافقت عليه في 6 فبراير 2006:

صدر قانون (SOX) بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2002 ليتطلب أن تقوم الشركات العامة بالتقرير السنوي عن تقييم الرقابة الداخلية بالمنشأة، على أن يصحب هذا التقرير تقرير المراجع الخارجي لتقييم مدى مصداقية تقرير الإدارة بالإضافة إلى تقريره عن رأيه الشخصي للرقابة الداخلية، وترفق تلك التقارير بالقوائم المالية وتنشر للمستثمرين، وهكذا أصبح المستثمرين يحصلون على معلومات عن عمليات التشغيل المالية بالمنشأة أكثر مما كان متاح في الماضي (PCAOB, 2004 & 2007).

يتفق المراجع الخارجي مع الإدارة في بعض الحالات على كفاءة الرقابة الداخلية على التقرير المالي، ولكن في حالات أخرى قد يتم التقرير للجهات الخارجية عن وجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية، وقد يصبح لدى المستثمر شك في مدى قدرته على الاعتماد على المعلومات المنشورة لاتخاذ قراراته الاستثمارية، وسيظل في حالة عدم التأكد هذه حتى يتم الإعلان عن أنه تم التخلص من هذا الضعف في الرقابة الداخلية (Lu & Cao, 2018).

وحتى يتمكن المراجع من إصدار تقرير نظيف يجب أن يكون قد حصل على الأدلة على كفاءة تصميم وتشغيل الرقابة محل الفحص، والتأكد من أن الضعف الجوهري قد تم التخلص منه والتأكيد على أن الإدارة لم تفرض أي قيود على مجال عمل المراجعة الداخلية. وإذا توصل المراجع لنتيجة أن الضعف

لم يتم تصحيحه يجب أن يقدم تقرير للجنة المراجعة بذلك، وعلى الإدارة أن تستمر في محاولة التخلص من هذا الضعف وتعود لتطلب تقييم المراجع الخارجي وتقريره مرة أخرى (He, 2009).

الخطوات التالية يضعها المعيار ليتبعها المراجع عند قيامه بالتقرير عن ما إذا كان الضعف الذي تم التقرير عنه مسبقاً مازال قائماً أم تم إصلاحه (PCAOB, 2004 & 2007)**:**

أ- تقييم مدى توافر شروط قبول عملية المراجعة:

- يقبل المراجع القيام بالمراجعة إذا كانت الإدارة تقر بمسئوليتها عن كفاءة الرقابة الداخلية.
- تأكدت أن الرقابة تعمل بكفاءة بما يصحح الضعف الجوهري.
- قامت بتقييم الرقابة التي تم تحديدها على أن بها قصور تسبب في الضعف الجوهري.
- لديها أدلة كافية تدعم تقييمها للرقابة.
- تقدم تقرير مكتوب ليصاحب تقرير المراجع.

ب- التخطيط لعملية المراجعة:

يجب أن يحصل المراجع على تفهم للرقابة الداخلية بالمنشأة بشكل عام، ويتوقع من المراجع الذي قام بالمراجعة الأخيرة أن يمتلك درجة عالية من الفهم للرقابة الداخلية، والمنشأة قد تلجأ إلى مراجع آخر غير الذي قام بآخر عملية مراجعة بشرط أن يبذل الجهد الكافي لتفهم طبيعة الرقابة الداخلية بالمنشأة.

ج- جمع الأدلة على كفاءة الرقابة:

يجب أن يحصل المراجع على الأدلة الكافية على كفاءة الرقابة التي يتم فحصها، ويجب أن تكون هذه الأدلة كافية لتدعم استنتاج أن الرقابة مصممة بالشكل الذي يحقق الهدف منها بالإضافة إلى أنها تعمل بكفاءة لتحقيق هذا الهدف.

د- تقييم مدى استخدام عمل الآخرين:

يقوم المراجع بتقييم الدرجة التي يستطيع بها الاعتماد على عمل الآخرين، لخفض الفحص الذي يقوم به ودرجة اعتماد المراجع على عمل الآخرين وتعتمد على تقييم المراجع لمدى كفاءة وموضوعية القائمين بالعمل.

ه- الحصول على تقرير مكتوب من الإدارة وتقييمه:

يحصل المراجع على تقرير من الإدارة يؤكد أن الضعف الجوهري الذي تم الإفصاح عنه لم يعد موجود، ويجب على المراجع تقييم تقرير الإدارة للتأكد من صحة ما فيه من معلومات ويرفق المراجع تقرير الإدارة إلى تقريره.

و- التوصل إلى نتيجة والتقرير عنها:

يقوم المراجع بتقييم الأدلة التي جمعها ثم يصل إلى استنتاج، ونظراً للطبيعة التطوعية لعملية المراجعة لا يعتبر إعداد التقرير إلزاماً على المراجع إذا وجد أن الضعف الجوهري مازال موجود، ومن ثم يصبح أمام المراجع اختيارين إما إصدار تقرير ينص على استمرار وجود الضعف الجوهري أو عدم إصدار أي تقرير.

ي- الاتصال بلجنة المراجعة:

يكون المراجع ملزم بالتقرير للجنة المراجعة عن ما إذا كان الضعف الجوهري مازال مستمراً، وأيضاً يجب عليه التقرير للجنة المراجعة إذا وجد أي ضعف جوهري لم يتم اكتشافه من قبل. والمعيار لا يكتفي بإعلام المستثمرين عن التخلص من ضعف الرقابة الداخلية من خلال إفصاح الإدارة في التقارير ربع السنوية ولكن يطلب من المراجع الخارجي المستقل التأكيد على تقرير الإدارة عن تحسين الرقابة الداخلية ومن ثم يصبح الهدف من عملية المراجعة هو التقرير عن التخلص من الضعف الجوهري، ويجب على المراجع الخارجي إبداء رأيه في ما إذا كانت الإدارة تخلصت بالفعل من الضعف الرقابي الذي كان قد تم التقرير عنه في التقارير السنوية، ومن ثم يصبح مجال المراجعة أقل كثيراً من مجال المراجعة السنوية للرقابة الداخلية حيث يقتصر الفحص على الرقابة التي تحددها الإدارة ويتم الإفصاح عن التخلص من الضعف الجوهري بها.

كما أن المعيار يعتبر ذو طبيعة اختيارية حيث أن الإدارة هي التي تقرر إصلاح الضعف في الرقابة وتطلب التقرير من المراجع الخارجي عن هذا الإصلاح، والإدارة هي التي تحدد الوقت الذي يتم فيه ذلك خلال السنة ولا يشترط أن يتم ذلك بالتزامن مع المراجعة ربع السنوية أو نصف السنوية التي تتم للقوائم المالية.

(ثالثاً) معيار رقم (5) الصادر عن مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة (PCAOB) في 19 ديسمبر عام 2006 بعنوان "مراجعة الرقابة الداخلية على القوائم المالية بالتكامل مع القوائم المالية" قدم مقترح لتعديل المعيار رقم (2) بإصدار المعيار رقم (5) ليحل محله ووافقت عليه وهيئة تنظيم وتداول الأوراق المالية (SEC) في 27 يوليو 2007.

يوفر المعيار تحسين لعملية المراجعة، كما أن المعيار يحاول التوصل إلى منهج يتلاءم مع المنشآت ذات الحجم الصغير، كما يقترح بعض التعديلات بخصوص استقلال المراجع الخارجي والقوانين التي تتعلق بالموافقة على بعض الخدمات خارج نطاق عملية المراجعة الخارجية أي الخدمات غير المراجعة. وكذلك يقوم المعيار بتخفيض العبء على المراجع الخارجي من خلال دعم فكرة استخدام عمل الآخرين بالإضافة إلى اقتراح أن يكتفي المراجع الخارجي بالتقرير عن رأيه في كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية بدون التقرير عن مدى مصداقية تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية. وكما أن المعيار يطلب من المراجع الخارجي (Schneider, et al., 2008):

أ- التخطيط لعملية المراجعة بما يلائم تعقد وحجم عمليات المنشأة: وهكذا ليس هناك حاجة لمعيار خاص بالمنشآت الصغيرة، ومن ثم يصبح المراجع مطالب بتحديد درجة وطبيعة وتوقيت الفحص بما يلائم المواصفات الخاصة للمنشآت الصغيرة.

ب- على المراجع التخلص من الإجراءات غير الضرورية: حيث يربط المعيار بين فحص أحد عناصر الرقابة وبين تقييم الخطر له، وذلك يعني أن خطر احتمال أن يكون أحد عناصر الرقابة غير فعال هو الذي يحدد درجة وطبيعة وتوقيت الفحص وجمع الأدلة عن كفاءة وفاعلية هذه الرقابة، فكلما ارتفعت درجة الخطر كلما زاد احتياج المراجع لجمع الأدلة.

ج- التتبع لكل عملية قبل اختبار الرقابة التي سوف يقوم بفحصها: ويقوم المراجع باختبار الرقابة بناء على خطر وجود ضعف جوهري. والمعيار يقدم خفض لعدد مرات التتبع بحيث يصبح لكل عملية وليس لكل مجموعة من المعاملات داخل كل عملية كما ورد في المعيار رقم (2).

ويسمح المعيار للمراجعين الاعتماد بشكل أكبر على الفحص الذي تقوم به الإدارة والمراجعة الداخلية وذلك بعد قيام المراجع بتقييم مدى كفاءة وموضوعية هذه الجهات التي سوف يستخدم عملها، فكلما

زادت درجة كفاءة وموضوعية هذه الجهات كلما زاد اعتماد المراجع الخارجي على عملهم، وبذلك يمكن للمنشأة تخفيض تكلفة المراجعة الخارجية عن طريق دعم كفاءة وفاعلية وموضوعية المراجعة الداخلية (Uemura, 2012).

ويقوم المعيار بتبسيط عملية الالتزام بالمراجعة عن طريق تعديل تعريف "الضعف الجوهري" في الرقابة الداخلية من "وجود احتمال أكثر من بعيد" إلى "وجود احتمال معقول" بأن هناك تحريف جوهري في القوائم المالية لن يتم منعه أو اكتشافه (Lu & Cao, 2018).

كما أن استبدل المعيار تعريف "القصور الجوهرى" في الرقابة الداخلية على أنه "وجود احتمال أكثر من بعيد أن القصور أكثر من غير هام لا يتم منعه أو اكتشافه" باستخدام تعريف آخر وهو "وجود احتمال أن القصور الملحوظ لا يتم منعه أو اكتشافه"، فإن لفظ "أكثر من غير هام" جعل الإدارة والمراجعين يبذلون الوقت والجهد لتحديد ومناقشة وإصلاح القصور غير هام بالدرجة التي تؤثر على نظام الرقابة الداخلية ككل، لذلك المعيار يقترح استخدام لفظ " ملحوظ " بدلاً من "أكثر من غير هام" كما قام بتعريف "ملحوظ" على أنه "أقل من جوهري" بمعنى أنه هام بدرجة كافية لجذب انتباه المسئولين عن القيام بالتقرير المالي بالمنشأة (Uemura, 2012).

والهدف من هذا التعديل أن يكون تقرير المراجع عن الرقابة الداخلية موضوعي، فعندما يؤكد عن وجود ضعف في الرقابة الداخلية، يكون هذا بالفعل قصور هام ومؤثر في الرقابة الداخلية، فإن الهدف من مراجعة الرقابة الداخلية هو توفير التأكيد المقبول على عدم وجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية ولا يطلب من المراجع البحث عن القصور غير الجوهري (Lu & Cao, 2018).

ويطلب المعيار من المراجع القيام بالتأكد من فعالية الرقابة العامة على مستوى المنشأة ككل، فإذا كانت تتسم بالكفاءة والفعالية بما يضمن اكتشاف ومنع الانحرافات على مستوى العمليات، يمكن للمراجع خفض الفحص للرقابة على مستوى العمليات وهو ما يعرف بالاتجاه من أعلى إلى أسفل. كما أن المعيار يوضح أن حجم الأدلة الكافية لاقتناع المراجع بكفاءة أحد عناصر الرقابة يعتمد على درجة الخطر المحدد لهذه الرقابة (Wilford, 2016).

ويسمح المعيار للمراجع باستخدام معلومات من عملية المراجعة في سنوات سابقة فيما يتعلق بتقييم درجة المخاطر للرقابة مع الأخذ في الاعتبار أي تغيرات. وهذا يخالف ما ورد بالمعيار رقم (2) الذي ينص على ضرورة أن تكون عملية المراجعة في كل سنة مستقلة تماماً عن السنوات السابقة (PCAOB, 2004 & 2007).

ويضع المعيار رقم (2) بعض الحالات التي يفرض فيها على المراجع التقرير عن وجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية، ويضيف المعيار رقم (5) إلى ذلك إمكانية وجود أحد هذه الحالات أو أكثر ولكن المراجع وفقاً لتقديره للموقف لا يجد في ذلك ضعف في الرقابة الداخلية وهنا لا يقوم بالتقرير عن أي ضعف، فمثلاً المعيار رقم (2) يضع حالة التقرير إلى الإدارة ولجان المراجعة عن قصور في الرقابة لا يتم تصحيحه خلال فترة مقبولة باعتباره ضعف جوهري يجب التقرير عنه من قبل المراجع الخارجي، لكن وفقاً للمعيار رقم (5) يخضع الموقف لتقدير المراجع، فقد يرى المراجع أن عدم إصلاح الانحراف في الوقت المحدد كان لأسباب منطقية لدى الإدارة وليس بسبب ضعف في الرقابة فلا يقرر عن وجود ضعف

جوهري في الرقابة الداخلية، ولكن في ذلك اعتماد كبير على الحكم الشخصي للمراجع يمكن أن يؤدي إلى عدم موضوعية تقرير المراجع عن الرقابة الداخلية (PCAOB, 2004 & 2007).

3/8: إدارة المخاطر التشغيلية في ظل انعكاسات جائحة كورونا على هيكل الرقابة الداخلية:

ذكرت لجنة بازل II وهى الواضع الأول للقواعد الاحترازية الخاصة بالرّقابة المصرفية The Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) في نشرتها "مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية" والصادرة في عام 2011م مجموعة من المبادئ يمكن إيجازها في النقاط التالية (BCBS, 2011):

- **المبدأ الأول:** يجب على مجلس الإدارة تأسيس ثقافة قوية لإدارة المخاطر: ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا تأسيس ثقافة الشركات التي تسترشد بها إدارة المخاطر القوية والتي تدعم وتوفر معايير وحوافز مناسبة للسلوك المهني. وفي هذا الصدد، يتحمل مجلس الإدارة مسئولية ضمان وجود ثقافة قوية لإدارة المخاطر التشغيلية في جميع أنحاء المنظمة.
- **المبدأ الثاني**: يجب على البنوك أن تضع وتنفذ وتحافظ على الإطار الذي يتكامل تماماً في عمليات إدارة المخاطر الشاملة للبنك: وسيتوقف إطار إدارة المخاطر التشغيلية الذي يختاره البنك على مجموعة من العوامل، بما في ذلك طبيعته وحجمه وتعقيد عملياته ومخاطره.
- **المبدأ الثالث**: يجب على مجلس الإدارة إعداد وتطوير الإطار ومراجعته بشكل دوري: ويجب على مجلس الإدارة الإشراف على الإدارة العليا لضمان تنفيذ السياسات والعمليات والنظم على نحو فعال على جميع المستويات.
- **المبدأ الرابع**: يجب على مجلس الإدارة إقرار ومراجعة القابلية للمخاطر وبيان الاحتمالية للمخاطر التشغيلية التي توضح طبيعة وأنواع ومستويات المخاطر التشغيلية وأن البنك على استعداد لتحملها.
- **المبدأ الخامس**: يجب على الإدارة العليا أن تضع إطار واضح وفعال مع خطوط واضحة المعالم وشفافة ومتسقة مع المسئوليات التي تم تحديدها للموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة. وتعتبر الإدارة العليا هي المسئولة عن التنفيذ المستمر والحفاظ على جميع سياسات المنشأة والعمليات والنظم لإدارة المخاطر التشغيلية في كل أدوات البنك من الخدمات والأنشطة والعمليات والنظم بما يتفق مع القابلية واحتمالية المخاطر.
- **المبدأ السادس**: ينبغي أن تتضمن الإدارة العليا تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية الكامنة في جميع المنتجات والأنشطة والعمليات والأنظمة، للتأكد من أن المخاطر والحوافز المتأصلة مفهومة جيداً.
- **المبدأ السابع**: يجب على الإدارة العليا التأكد من وجود موافقة على جميع المنتجات والأنشطة والعمليات والأنظمة الجديدة التي تقوم بتقييم مخاطر التشغيل بشكل كامل.
- **المبدأ الثامن**: يجب على الإدارة العليا تنفيذ عملية مراقبة منتظمة لمخاطر التشغيل والتعرض المادي للخسائر: وينبغي وضع آليات مناسبة لتقديم التقارير على مستوى مجلس الإدارة، والإدارة العليا، وجميع المستويات الإدارية التي تدعم الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية.
- **المبدأ التاسع**: يجب على البنوك أن يكون لديها بيئة الرقابة القوية التي تستخدم السياسات، والعمليات، والنظم، والضوابط الداخلية المناسبة، والاستراتيجيات المناسبة لتخفيف و/أو نقل المخاطر.

- **المبدأ العاشر**: ينبغي أن يكون لدى البنك سرعة استجابة للأعمال وخطط للاستمرارية لضمان القدرة على العمل على أساس مستمر والحد من الخسائر في حالة التعطل الشديد للأعمال.
- **المبدأ الحادي عشر**: يجب على البنوك الإفصاح العام والكافي عن مخاطر التشغيل بالبنك للسماح لكافة أطراف السوق بتقييم أسلوب البنك في إدارة تلك المخاطر.

وبناء على العرض السابق للمبادئ السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية، فانه يمكن بناء آلية لإدارة المخاطر التشغيلية في ظل جائحة كورونا باستخدام هيكل الرقابة الداخلية للبنوك، حيث يتسم التعامل المصرفي بالحساسية الشديدة وتحيط به العديد من المخاطر والتي تتطلب دراستها ومعرفة مسبباتها والحيلولة دون وقوعها أو على الأقل الحد منها وتدنيتها إلى المستوى المقبول، ولذا اتبعت البنوك وسائل عديدة منها وجود نظام للرقابة الداخلية بهذه البنوك، وتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة التي نادت بها العديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها مقررات لجنة (بازلII) (الشمري، 2011).

وتتولى الرقابة الداخلية تحديد مدى قابلية الشركة للتعرض للمخاطر المختلفة بشكل عام، وضمان تحديد كافة المخاطر التي قد يواجهها النشاط وتقييمها والتحقق من وجود نظام مناسب لإدارتها، وتحليل مستلزمات رأس المال الحالية والمستقبلية المتعلقة بأهدافه الاستراتيجية (مركز المديرين المصري، 2008).

وتعتبر المخاطر التشغيلية من المخاطر التي يجب التركيز عليها وإدارتها من قبل الرقابة الداخلية بالبنك، ويتفق الباحث مع ما ورد بدراسة (هاشم، 2012) وذلك بشأن دور الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر التشغيلية:

- يجب أن تتوافر معلومات عن الخلفية التعليمية والمهنية للعاملين في إدارة البنك، بما فيهم مجلس الإدارة وكبار العاملين، والاهتمام بتقييم كفاءتهم ومهاراتهم.
- ضرورة الاهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل في الإدارات المختلفة للبنك، والتي تنشأ إما بسبب العاملين أو نتيجة للإجراءات المتبعة أو التقنية المطبقة، من خلال استحداث عدد من اللوائح ودليل العمل للقيام بما هو مطلوب في هذا الصدد.
- وضع إطار عمل شامل وسليم للبنك وتنفيذ بيئة رقابية فعالة لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها.
- حتمية التعامل مع مخاطر التشغيل بطرق مختلفة، فالمخاطر الصادرة عن العاملين تحتاج إدارة فعالة ورصد وتحكم، وتلك المخاطر تحتاج إلى قيام إجراءات عمل كافية.
- الفصل الواضح للمسؤوليات ووضع خطط طوارئ.

كما يجب أن تضمن الرقابة الداخلية وجود نظام فعال لإدارة المخاطر، وأن تدعم أوجه الرقابة التي بدورها توفر أساساً معقولاً لإمكانية تحقيق أهداف البنك، ويجب أن تضمن الرقابة الداخلية أن إدارة المخاطر تمارس عملها بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة وأنها متكاملة مع الممارسات العملية ومتماشية مع آليات اتخاذ القرار، كذلك يجب على الرقابة الداخلية ضمان أن تقارير المخاطر تنسق وتعد بالتوازي مع سياسة مخاطر البنك واستراتيجياته، وكذلك يجب التأكد من الأمور التالية (حماد، ٢٠٠٥):

- توفير تأكيد بشأن تحقيق الحوكمة ونظم الرقابة وعمليات إدارة المخاطر.

- وجود وسيلة رسمية لتقدير وإدارة المخاطر في كل المستويات الإدارية بالبنك.
- تقييم مقاييس إدارة المخاطر للوقوف على مدى ملاءمتها لظروف المخاطرة، وأن هناك ترتيبات متاحة لضمان إدارة فعالة للمخاطر.
- أن سياسة المخاطر واستراتيجياتها التي تشكل أساس التعامل مع المخاطر مستمدة ومعتمدة من الإدارة، وأن مجلس الإدارة يضمن كفاءة وفعالية إدارة المخاطر.
- أن جميع العاملين في البنك يفهمون أدوارهم بالنسبة لإدارة المخاطر، وأنهم يقومون بمسئولياتهم بطريقة مهنية وبكفاءة.
- أن هناك هياكل مناسبة وترتيبات معينة موجودة ومتاحة لضمان إدارة فعالة للمخاطر.
- توفير التقارير المناسبة إلى التنفيذين لتمكينهم من متابعة تنفيذ الاستراتيجية المتبعة في إدارة المخاطر.
- التحسين المستمر لإدارة المخاطر لتعكس الوضع الحالي والتغييرات الجارية.
- وجود سجلات معدة للمخاطر توفر أساساً لرقابة داخلية فعالة.

ويتم استخدام التقييم الذاتي لرقابة المخاطر (Risk Control Self-Assessment (RCSA في تقييم المخاطر التشغيلية، حيث يعتبر التقييم الذاتي لرقابة المخاطر مدخل استباقي لإدارة المخاطر التشغيلية، ويؤدي إلى تحسين إدارة ورقابة المخاطر التشغيلية. ويهدف إلى نشر ثقافة إدارة المخاطر داخل المنظمة. وقد تم تعريف التقييم الذاتي لرقابة المخاطر بأنها عملية تسمح للمديرين والموظفين بالمشاركة في مراجعة النظم الرقابية القائمة، لبحث مدى كفايتها والموافقة على تنفيذ التحسينات عليها سواء تعديلات أو إضافات أو إزالة النظم الرقابية القائمة (Young & Coleman, 2010).

ويقترح الباحث في ضوء الدراسات السابقة (Institute of Operational Risk, 2010; Young & Coleman, 2010; Girling, 2013; laycock, 2014)

مهام الرقابة الداخلية في التقييم الذاتي لرقابة المخاطر التشغيلية في ظل ظروف كورونا كالآتي:

- تتولى الرقابة الداخلية تحديد كلٍ من الأهداف والنطاق والتوقيت والنتائج المرجوة من نظام التقييم الذاتي لرقابة المخاطر. بالإضافة إلى معلومات عن أفضل الممارسات الصناعية المعترف بها حالياً، وتحديد نقاط الضعف من خلال تقارير المراجعة الداخلية، والتطورات المقترحة، والمتطلبات التنظيمية والتشريعية.
- تقوم الرقابة الداخلية باقتراح برامج تدريبية للعاملين بإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية للمشاركة في التقييم الذاتي لرقابة المخاطر. كما تقوم الرقابة الداخلية بنشر ثقافة التقييم الذاتي لرقابة المخاطر؛ حيث تساعد ثقافة المنظمة على تدعيم وتعزيز المشاركين لإعطاء استجابات صحيحة يمكن فحصها.
- تقوم الرقابة الداخلية بمتابعة ومراقبة مستمرة لعملية التقييم الذاتي لرقابة المخاطر، والتحقق من صحة نتائج التقييم الذاتي لرقابة المخاطر، ويشمل فريق التحقق ممثلين من مختلف الوظائف مثل وظيفة المخاطر والمراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات.

- تقوم الرقابة الداخلية بتقييم التقارير النهائية الصادرة عن عملية التقييم الذاتي لرقابة المخاطر، وذلك لتقوم بالتغذية العكسية.

4/8: تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث:

انطلاقاً من العرض السابق لطبيعة الدراسة والعلاقة بين المتغيرات، فإنه يتبين حداثة الرابط بين تلك المتغيرات، ومن ثم سيقوم الباحث بتقسيم الدراسات السابقة الى مجموعتين رئيسيتين: تتمثل الأولى في تحليل محددات الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية، والثانية في المخاطر التشغيلية. وهو ما يمكن للباحث توضيحه على النحو التالي:

- **المجموعة الأولى: دراسات تتعلق بالإفصاح عن الضعف الجوهرى بهيكل الرقابة الداخلية:**

يهدف الباحث من عرض هذه المجموعة تحليل أهم الاسهامات التي قامت بها الدراسات السابقة سواء في مجال التطوير الفلسفي النظري لموضوع الدراسة للمتغير المستقل محل الاهتمام أو في تطوير أدوات قياس المتغير محل الاهتمام، ومن ثم تمثلت أهم هذه الجهود البحثية في المجموعة الحالية في:

- **دراسة (عبد العظيم، 2017) :**

استهدفت هذه الدراسة توضيح دور المراجعة الداخلية في تطوير كفاءة وفعالية بيئة الرقابة في منشآت الأعمال الخاصة، ويتم تحقيق ذلك الهدف من خلال معرفة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وخصوصاً فيما يتعلق بمعاييرها الدولية. والتعرف على مختلف أدوار المراجعة الداخلية التي تسمح بتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر، وعلاقتها مع أطراف الحوكمة الأخرى، ودور المراجعة الداخلية في تطوير كفاءة وفعالية بيئة الرقابة التي تعتبر المكون الأساسي لنظام الرقابة الداخلية المطلق.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دور مهم للمراجع الداخلي داخل منشآت الأعمال، فهو يعمل على تطوير كفاءة وفعالية بيئة الرقابة عن طريق تقديم خدماته التأكيدية والاستشارية، وقيامه بالتحسين والتطوير لإضافة قيمة للمنشأة، ولمعايير الأداء المهني والأخلاقي دور كبير في تحسين أداء المراجع الداخلي. ووضع نظام للرقابة الداخلية هو من مسؤوليات الإدارة العليا، وقيام المراجع الداخلي برفع تقاريره إلى أعلى مستوى إداري يعمل على زيادة استقلاليته مما يعمل على زيادة جودة أداء المراجع الداخلي، مما ينعكس ذلك على تعاملات المراجع الداخلي مع لجنة المراجعة والمراجع الخارجي ومجلس الإدارة والإدارة العليا، مما يعمل على تحقيق حوكمة جيدة داخل المنشأة .

- **دراسة (نور الهدى، 2017) :**

استهدفت هذه الدراسة معرفة دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية باعتبار نظام الرقابة الداخلية نقطة انطلاق لعمل المراجع الخارجي، لذا وجب على المراجع الخارجي أن يكون على إطلاع ودراية تامة بقوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية والعمل على دراسته وتقييمه. ويقوم المراجع بإعداد قائمة مكتوبة تتضمن أقسام مستقلة لكل نوع من أنشطة المؤسسة وعملياته كالعمليات النقدية، ويقوم بصياغة أسئلة هذه القائمة بحيث يستطيع تحليل الإجابات التي يتلقاها من العاملين بالمؤسسة عن هذه الأسئلة ليتوصل إلى حكم ملائم عن نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تبني المراجع الخارجي كأداة رقابية، وذلك للتأكد من صدق وصحة البيانات والقوائم المالية للمؤسسة. وكذلك ضرورة الاهتمام بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث أن عملية الفحص تعتبر اللبنة الأساسية في عمل المراجع الخارجي.

- **دراسة (Wilfard, 2016) :**

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مستوى الفروق الجوهرية بين تقارير الرقابة الداخلية بين الشركات المقيدة في البورصة الانجليزية والشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الأمريكي، كما ساهمت في تحليل العلاقة بين تقارير الرقابة الداخلية والمعايير المحاسبية المستخدمة من قبل الشركات، حيث استعرضت الدراسة دور المعايير المحاسبية في تطوير عملية التقرير عن هيكل الرقابة الداخلية.

وباستخدام عينة مكونة من 6204 مشاهدة للشركات الأمريكية والشركات الأجنبية في الفترة الزمنية من 2007 الى 2013 م واستناداً الى تقارير الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الشركات الأمريكية أكثر اهتماماً بالافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية من الشركات الانجليزية الأخرى. كما توصلت الدراسة الى أن الشركات الأمريكية تقوم باعداد قوائمها المالية وفقاً للمعايير الأمريكية ذات القبول العام ثم التوفيق بينها وبين المعايير الدولية مرة أخرى وهو ما يجعلها أكثر اهتماماً بالافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية. كما وجدت الدراسة أن العوامل السياسية تعد أكثر العوامل تأثيراً على الاهتمام بزيادة مستويات الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية. وعلاوة على ذلك، تبين أن الشركات الانجليزية تسمى بالشركات ذات الدول صاحبة سيادة القانون وعلى الرغم من ذلك أقل اهتماماً بالافصاح عن الضعف الجوهري لهيكل الرقابة الداخلية.

- **دراسة (عز الدين، 2015):**

استهدفت هذه الدراسة بيان أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المراجع الداخلي من خلال الدور الوسيط لخصائص المراجعة الداخلية في الجامعات الأردنية الخاصة. وعينة الدراسة شملت المديرين الماليين والمحاسبين ومراجعي الحسابات الداخليين ولجان المراجعة العاملين في الجامعات الأردنية الخاصة الواقعة ضمن نطاق العاصمة الأردنية عمان والبالغ عددهم 61.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود دلالة إحصائية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية بمقوماته (تقييم المخاطر والمعلومات والاتصالات) على أداء المراجع الداخلي في الجامعات الأردنية الخاصة، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص المراجع الداخلي بأبعادها (الاستقلالية والكفاءة المهنية) على أداء المراجع الداخلي في الجامعات الأردنية الخاصة.

- **دراسة (Li, et al., 2015) :**

استهدفت هذه الدراسة البحث فيما إذا كانت الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير فعالة ولها آثار على عمليات الشركة من خلال دراسة العلاقة بين نقاط الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية على التقارير المالية وإدارة جرد المخزون. ووجد أن هناك خفض في نسب دوران المخزون بشكل منهجي في الشركات ذات نقاط الضعف الجوهري المتعلقة بالمخزون، ومن المرجح أكثر أن يبلغ انخفاض المخزون بالنسبة للشركات ذات الرقابة الداخلية على التقارير المالية الفعالة. كما نجد أن معدلات دوران المخزون تزيد بالنسبة للشركات التي تعالج نقاط الضعف الجوهري المتعلقة بتتبع المخزون. واشتملت العينة في هذه الدراسة على 5485 من الشركات التي توفر بيانات متاحة عن فعالية الرقابة الداخلية من 2004 إلى 2009

من قاعدة بيانات تحليلات المراجعة المسندة إلى Wharton Research Data Services (WRDS)، وتتضمن تحليلات مراجعه كل من تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICFR) Internal Control over Financial Reporting على أنه فعال أو غير فعال، وكذلك تقييم السبب الكامن وراء أي نقاط ضعف جوهري في الرقابة الداخلية.

وتوصلت الدراسة من خلال دراسة جميع نقاط الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن نوعها، وتقديم دليل على عودة الشركات إليها ترتبط بالأصول مع وجودها ومعالجتها جماعياً. وتدعم النتائج الفرضية العامة التي مفادها أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لها تأثير هام اقتصاديا على عمليات الشركة.

- **دراسة (Fischer, et al., 2014) :**

استهدفت الدراسة مناقشة بعض قضايا قانون Sarbanes Oxley (SOX) لعام 2002 م المثيرة للجدل ومن ذلك القسم (404) بشأن الرقابة الداخلية على التقارير المالية وهي واحدة من أكثر الأجزاء المنتقدة. وتركز الدراسة على تكاليف وفوائد القسم والتأثيرات على إدارة الأرباح. ويتفق معظم المؤلفون على أن تكاليف الإمتثال للقسم (404) تفوق فوائدها بكثير. ومع ذلك، فمن المتوقع فوائد طويلة الأجل، فيما يتعلق بإدارة الأرباح. وتشير الدراسات إلى أن هذا القسم له آثار إيجابية مثل زيادة الأرباح وتحسين نظام الرقابة الداخلية. على الرغم من ذلك، هناك إجماع على أن (SOX) القسم (404) ساهم بشكل كبير في تحسين جودة التقارير المالية وحوكمة الشركات ككل.

- **دراسة (الباز، 2013):**

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مستوى التزام الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية بالممارسات المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي المطبقة بالواقع العملي المصري من حيث التصميم والتشغيل والتقييم والتقرير عن الرقابة الداخلية. والدراسة تعمل على تقييم الممارسات المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية في ضوء الإصدارات المهنية العالمية، وذلك للوقوف على نقاط الضعف والقصور التي من خلال تلافيها يمكن مسايرة التطورات العالمية. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من المديرين الماليين والمراجعين الداخليين بالشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية، وعينة مكونة من المراجعين الخارجيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار ومكاتب محاسبة ومراجعة أخرى من المسجلين بسجل هيئة الرقابة المالية، وقد قام الباحث باستقصاء وإجراء المقابلات الشخصية لعينة البحث. واستخدم الباحث سلسلة زمنية مكونة من خمس سنوات تبدأ بعام 2006 م وتنتهي عام 2010 م.

وتوصلت الدراسة إلى أن بيئة الأعمال المصرية تفتقد لأفضل الممارسات المرتبطة بالرقابة الداخلية، حيث لا يوجد اتفاق على أفضل الممارسات وذلك كونها غير ملزمة فلا تعد من شروط قيد الشركات بالبورصة المصرية، حيث يعد إتباع إطار Committee of Sponsoring (COSO) Organizations of the Treadway لجنة المنظمات الراعية اختيارياً في محتوياته من حيث التصميم والتشغيل والمتابعة والتقييم، حيث ينتج عن غياب الإطار المرجعي للرقابة الداخلية في البيئة المصرية صعوبة في تقييم الرقابة الداخلية من جانب إدارات الشركات.

- **دراسة (حافظ، 2012) :**

استهدفت هذه الدراسة إلى التركيز على دور المراجعة الداخلية في الإفصاح عن الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية على التقارير المالية في ضوء المعايير المهنية الصادرة خاصة بعد انهيار العديد من الشركات العالمية مثل انرون وغيرها 2002، وذلك في ضوء الاهتمام بأهمية الرقابة الداخلية وفعاليتها بعد انهيار العديد من المنظمات العالمية كشركة ميرك للأدوية وغيرها وما تبعها من إصدار العديد من التشريعات التي تشير إلى فعالية الرقابة الداخلية وأهميتها في جودة التقارير المالية. واعتمدت الدراسة في جمع بيانات الدراسة التطبيقية على استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء، وقد تم توزيع 310 قائمة استقصاء على مفردات العينة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية له تأثير سلبي على جودة التقارير المالية. وتلعب وظيفة المراجعة الداخلية دوراً هاماً في مشاركة الإدارة في اختيار إجراءات الرقابة الداخلية وفقاً لما يتطلبه القسم (404) من قانون (SOX) وتقييم مدى فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

- **دراسة (Uemura, 2012):**

استهدفت هذه الدراسة البحث في العلاقة بين نقاط الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتعاقب المدراء التنفيذيين، حيث استعرضت الدراسة طبيعة الدوران للمدراء التنفيذيين بالشركات اليابانية، وأثر هذا الدوران في عملية الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية، وأخيراً استعرضت الدراسة طبيعة العلاقة بين جودة الرقابة الداخلية ومصداقية البيانات المالية في عينة الدراسة.

توصلت النتائج إلى أن دوران الرئيس التنفيذي ليس لديه ارتباط ذو دلالة إحصائية مع افصاحات الضعف الجوهري لمدة سنوات متتالية. وعلى النقيض من ذلك، وجدت الدراسة أن زيادة خبرة أعضاء مجلس الادارة وارتفاع نسبة المساهمين من خارج الشركة يؤدي إلى وجود آثار سلبية كبيرة على مستوى الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية، وذلك في اطار زمني لمدة عامين متتاليين. وتشير النتائج أيضاً إلى أن وظائف الرقابة الداخلية والخارجية لها تأثير أكبر على علاج نقاط الضعف الجوهري من دوران الرئيس التنفيذي. بالإضافة إلى ذلك، هذه الشركات تستخدم عينة لفحص العلاقة بين دوران الرئيس التنفيذي ورسوم المراجعة.

- **دراسة (Krishnan, et al., 2009):**

استهدفت هذه الدراسة تقصي الآراء حول القسم 404 من قانون (SOX) وآراء مراجعي الحسابات حول الرقابة الداخلية، وقياس مدى تحفظ نظرة المديرين إلى هذا الجزء من قانون (SOX). كما تحلل الدراسة مستوى عدم رضا المساهمين عن هذا القانون، ومدى اختلاف المراجعون في تقدير مستوى الضعف الجوهري باختلاف نوع الشركة وطبيعة نشاطها ومدى اعادة اصدار القوائم المالية.

وباستخدام عينتين مقارنتين كل منها يتكون من 240 شركة ولكن العينة الأولى تمثل عدم الاستقرار وعدم امتثالها للقسم (404) من قانون (SOX) والعينة الثانية تعبر عن الامتثال للقانون. نجد تفاعل إيجابي كبير بين إعادة الإصدار والضعف الجوهري على مستوى الشركة. ونقاط الضعف الجوهري على مستوى الشركة لها تأثير أكبر على عدم رضا المساهمين عند حدوث إعادة إصدار. وتقوم بتقييم العينة على أساس ما إذا كانت شركات الاختبار قد حصلت مؤخراً على إعادة إصدار.

وفي عينة عدم الاستقرار، نجد أن المساهمين هم أقل احتمالاً للتصويت على تصديق مراجع الحسابات إذا كانت الشركة قد امتثلت للقسم (404) ورأي الرقابة الداخلية حول نقاط الضعف الجوهري على مستوى الشركات. كما وجدت الدراسة أن المساهمين ينظرون إلى المراجع على أنه متحفظ للغاية عند عدم الافصاح عن وجود ضعف جوهري بهيكل الرقابة الداخلية على مستوى الشركة، كما أن يكون متحفظاً إذا ذكر نقاط الضعف ولم يقم بإصدار أي تعديلات محاسبية حديثة لهذه النقاط. في نموذج إعادة التقييم، نجد أن المساهمين هم أقل عرضة للتصويت لمصادقة المراجع إذا كانت الشركة قد تلقت رأياً سلبياً في القسم (404) مع أو بدون ذكر نقاط الضعف الجوهري على مستوى الشركة. ومن ثم، في الشركات ذات إعادة الإصدار، يمكن للمساهمين إلقاء اللوم على المراجع لكونه جزئياً مسؤول عن وجود نقاط ضعف جوهري، أي تدني جودة المراجعة. بصورة شاملة، توفر النتائج نظرة ثاقبة على تصورات المساهمين للمراجعة وقد يفضل المساهمون الحاليون في بعض الأحيان المراجعين الأقل تحفظاً.

وتعليقاً على مجموعة الدراسات السابق عرضها يتبين للباحث أن الدراسات السابقة ركزت إلى حد كبير على عملية الكشف عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية ولا سيما استخدمت في ذلك آليات الحوكمة، وفيما يتعلق بجانب استخدام أداة قياس الضعف بهيكل الرقابة الداخلية فانقسمت إلى نوعين الأول يتعلق باستخدام قائمة الافصاح عن نقاط الضعف بهيكل الرقابة الداخلية وهو ما لا يتوافر بالبيئة المصرية، أما النوع الثاني فيتعلق باستخدام قائمة الاستقصاء لقياس الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية. وبالتالي تتميز الدراسة الحالية باستخدام القياس الكمي فضلاً عن عدم التطرق لمجرد الاكتشاف ولكنها ذهبت إلى قياس أثره على المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية وفي ظل الظروف الحرجة التي يمر بها العالم اليوم وهي ظروف جائحة كورونا.

- **المجموعة الثانية- دراسات تتعلق بالمخاطر التشغيلية:**

تتعلق المجموعة الثانية من الدراسات السابقة بالمخاطر التشغيلية وهى المتغير التابع للدراسة وهو أحد أهم المتغيرات لطبيعة العمل بالبنوك التجارية، ومن ثم تمثلت أهم هذه الجهود البحثية في المجموعة الحالية في:

- **دراسة (Nobanee & Ellili, 2017):**

استهدفت هذه الدراسة قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية، ودراسة تأثيرها على التدفقات النقدية التشغيلية للبنوك. بالتطبيق على 224 مشاهدة من البنوك خلال الفترة من 2003 إلى 2016 م.

وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن المخاطر التشغيلية لجميع البنوك الإسلامية والتقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تُظهر النتائج أي ارتباط بين مستويات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية والتدفقات النقدية التشغيلية الناتجة عن جميع البنوك التقليدية والإسلامية، كما توصلت الدراسة إلى أن حجم البنك ليس له أي تأثير على التدفقات النقدية التشغيلية لجميع البنوك الإسلامية والتقليدية. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الرافعة المالية لها تأثير إيجابي على التدفقات النقدية التشغيلية للبنوك التقليدية. وتشير النتائج إلى أن البنوك التي تتميز بارتفاع الرافعة المالية تتعرض لضغوط من أصحاب المصالح للإفصاح عن مزيد من المعلومات حول المخاطر التشغيلية.

- **دراسة (Sharifi, et al., 2016):**

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين كلٍ من حجم البنك وهيكل الملكية وبين إدارة المخاطر التشغيلية. وتم استخدام رأس المال الإضافي (الفرق بين رأس المال الفعلي المُحتفظ به لإدارة المخاطر

التشغيلية والحد الأدنى لرأس المال المُحتفظ به لإدارة المخاطر التشغيلية وفقاً لاتفاقية (بازل II) كمؤشر لإدارة المخاطر التشغيلية، بالتطبيق على 61 بنك خلال الفترة من 2010 إلى 2013 م.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين حجم البنك ورأس المال الإضافي، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين هيكل الملكية ورأس المال الإضافي.

- **دراسة (القمودي، 2015):**

استهدفت هذه الدراسة تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك التجارية مع تحديد طرق قياسها لتحديد أثرها على معدل كفاية رأس المال كما ورد باتفاقية (بازلII)، ودراسة الأثر المتوقع للإفصاح عن المخاطر المصرفية في القوائم المالية للبنوك التجارية بهدف التوسع في الافصاح عن هذه المخاطر. بالتطبيق على البنوك الليبية (مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري) خلال الفترة من 2007 إلى 2011 م.

وتوصلت الدراسة إلى أن موضوع تحديد كفاية رأس المال أمر حيوي وهام في كافة المصارف التجارية؛ وذلك كون تحديد ملاءمة رأس المال يساعد مستخدمي القوائم المالية على تحديد أهم المخاطر المصرفية التي يتعرض لها رأس مال البنك في المصارف، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود بيانات تاريخية شاملة -انخفاض جودة المعلومات للمخاطر المصرفية- يمكن الاعتماد عليها في قياس المخاطر المصرفية، كما توصلت الدراسة إلى أن المقررات الجديدة للجنة (بازل II) تضمنت مناهج وأساليب متعددة لاحتساب المخاطر، إلا أن استخدام أبسط هذه الأساليب لا يعني التزام المصارف بكفاية رأس المال، ومن ثم يجب على المصارف العربية أن تحاول جاهدة استخدام طرق أكثر تطوراً لزيادة الدقة في احتساب نسبة كفاية رأس المال.

- **دراسة (محمد، 2014):**

استهدفت هذه الدراسة التعرف على المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وصورها ومسبباتها والأساليب المتبعة في قياس هذه المخاطر وأيضا العلاقة بين هذه المخاطر وكفاية رأس المال، ودراسة قواعد ومتطلبات الإفصاح عن مخاطر التشغيل في التقارير المالية للبنوك التجارية. واعتمدت الدراسة على مدخل المؤشر الأساسي لقياس المخاطر التشغيلية بالتطبيق على 4 بنوك خلال الفترة من 2008 إلى 2012م .

وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر التشغيل هي مخاطر مرتبطة بشكل مباشر بالعمل البنكي منذ نشأته، وأنها ليست بجديدة، ولكن بسبب زيادة الاعتماد على التكنولوجيا وتأثير العولمة في السنوات الأخيرة أدى ذلك إلى زيادة التعاملات البنكية، وبالتالي زيادة المخاطر التشغيلية بحجمها الحالي. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك صور مختلفة لمخاطر التشغيل التي تسبب الخسائر، منها الخارجية مثل البيئة الخارجية ومنها الداخلية مثل الأفراد والأنظمة والتكنولوجيا. كما توصلت الدراسة إلى أن مخاطر التشغيل تعتبر من المخاطر الهامة التي تواجه البنوك وتؤدي إلى خسائر كبيرة، ولا يوجد اهتمام كافي من قبل البنوك لهذا النوع من المخاطر.

- **دراسة (محمد، 2013):**

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أهمية إدارة مراقبة المخاطر التشغيلية المصرفية والتي تم إدراجها ضمن البنود الأساسية المحددة لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال في اتفاقية (بازلII)، ونظراً

للتطورات التي تمر على القطاع المصرفي المصري بصفة خاصة والقطاع المصرفي العالمي بصفة عامة نتيجة الأزمات المالية المتكررة والتي تؤثر بشكل مباشر على القطاع المصرفي في الدول بعضها البعض نتيجة التعاملات المصرفية المتبادلة. وتمت الدراسة على 21 بنك من خلال تصميم استمارة استقصاء وتوزيعها على 315 موظف مصرفي بمختلف الوظائف.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية تنمية الوعي الثقافي والعلمي والتطبيقي (لدى القائمين بالعمل بإدارة مراقبة المخاطر التشغيلية المصرفية) بدور مجلس إدارة البنك ودور الإجراءات والضوابط في تقليل الخسائر التشغيلية ودور الجهات الإشرافية على البنوك في هذا الشأن وأهمية سياسة الإفصاح، الأمر الذي يؤدي إلى وضع الطرق والإجراءات السليمة للحد من المخاطر التشغيلية المصرفية.

- **دراسة (محمد، 2012):**

استهدفت هذه الدراسة وضع إطار محاسبي يُمكن من قياس المخاطر التشغيلية وإدارة هذه المخاطر في البنوك التجارية وذلك في ظل ظروف البيئة المصرية، من خلال الأهداف الفرعية التالية: التحديد الدقيق للمخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك؛ تجميع هذه المخاطر في مجموعات رئيسية؛ وضع آلية مناسبة لإدارة المخاطر التشغيلية بصورة موضوعية؛ مساعدة البنك على تخصيص رأس المال المناسب لمقابلة المخاطر التشغيلية. وقامت الدراسة بتصميم استمارة استقصاء لاستبيان آراء المستقصي منهم حول المنهج المحاسبي المقترح لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية.

وتوصلت الدراسة إلى عدم اختلاف مكونات المخاطر التشغيلية في بنوك القطاع العام عن مكونات المخاطر التشغيلية في بنوك القطاع الخاص، كما توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية الحالية تعكس فقط الآثار المالية للعمليات والأحداث التي حدثت بالفعل، وعدم تناول المخاطر المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها البنك رغم الأهمية القصوى لأن تعكس القوائم المالية هذه المخاطر سواء كانت مخاطر ائتمانية أو مخاطر تشغيلية أو مخاطر سوقية نظراً لأهميتها القصوى ليس فقط للاستخدام الداخلي ولكن لمختلف مستخدمي القوائم المالية.

كما توصلت الدراسة إلى أن الإيضاح المحاسبي في القوائم المالية بالنسبة للمخاطر يقتصر على مجرد إيضاحات عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك وكيفية إدارتها، فضلاً على أن جانباً كبيراً يرد على أنواع مختلفة من المخاطر لم تعكسها القوائم المالية وأهمها المخاطر التشغيلية، مما جعل الدراسة تقترح الإفصاح عن القياس الكمي والنوعي للمخاطر التشغيلية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام أساليب القياس المتقدمة للمخاطر التشغيلية، والتي يتم من خلالها حساب مقدار رأس المال اللازم للمخاطر التشغيلية بصورة دقيقة يحتاج إلى قاعدة بيانات خسارة وهو ما لم يتوفر للبنوك الآن.

وتعليقاً على مجموعة الدراسات السابق عرضها يتبين للباحث أن الدراسات السابقة ركزت على قياس المخاطر التشغيلية وأهميتها للبنوك التجارية، وتحليل العلاقة بينها وبين الخصائص المختلفة للبنك التجاري وذلك في ضوء مقررات لجنة بازل. وبالتالي تتميز الدراسة الحالية باستخدام أدوات القياس التي استقر عليها الفكر المحاسبي في ضوء مقررات لجنة بازل، للتعرف على مدى التأثير عليها نتيجة الضعف بهيكل الرقابة الداخلية وظروف الجائحة العالمية وانعكاساتها على البيئة المصرية.

- **<u>الفجوة البحثية واشتقاق فروض الدراسة:</u>**

انطلاقاً من العرض السابق للدراسات ذات الصلة يتبين للباحث أن عدم وجود الرابط بين الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية والمخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية، بالإضافة إلى عدم تطرق الدراسات ذات الصلة إلى وجود آلية جيدة للقياس الكمي للضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية، وعلاوة على ذلك أصبحت الجائحة التي يمر بها العالم اليوم أمراً حيوياً في التأثير على العلاقة بين المتغيرين السابقين. ومن ثم تتميز الدراسة الحالية عن نظائرها في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة. وبالتالي، يرى الباحث أن ذلك يعد فجوة بحثية يمكن تغطيتها من خلال الدراسة الحالية، ومن ثم يمكن صياغة الفروض الاحصائية للدراسة على الشكل العدم التالي:

الفرض الأول- لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية على مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر.

الفرض الثاني- لا يوجد تأثير معنوي لجائحة كورونا على مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر.

الفرض الثالث- لا يوجد تأثير معنوي لجائحة كورونا على العلاقة المعنوية بين الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر.

5/8- الدراسة التطبيقية:

يمكن للباحث عرض جوانب الدراسة التطبيقية من خلال توضيح آلية قياس متغيرات الدراسة، ونموذج اختبار الفروض الإحصائية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأهم نتائج الدراسة، على النحو التالي:

1/5/8- أدوات قياس متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في كلٍ من الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية (كمتغير مستقل)، ومستوى المخاطر التشغيلية (كمتغير تابع)، والجائحة التي تمر بها البيئة العالمية (كمتغير معدل)، ومن ثم يمكن عرض أدوات قياس المتغيرات على النحو التالي:

أولاً- المتغير المستقل للدراسة:

يتمثل المتغير المستقل محل الاهتمام للدراسة الحالية في الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية، ونظراً لأن ارتفاع مستوى جودة هيكل الرقابة الداخلية يؤدي إلى ارتفاع مستوى جودة نظم إدارة المخاطر، فانه يمكن للباحث الاعتماد على جودة نظم إدارة المخاطر كمقياس للضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية. وفي هذا الصدد، تباينت آراء الكتاب والباحثين بشأن قياس هذا المتغير حسب البيئة محل التطبيق ومدى توافر البيانات اللازمة لقياس هذا المتغير، حيث يرى فريق منهم (Beasley, et al., 2008; Pagach & Warr, 2010) إمكانية قياس جودة هيكل الرقابة الداخلية بالتعبير عن جودة إدارة المخاطر باستخدام متغير وهمي لما قبل أو بعد التطبيق لهيكل الرقابة الداخلية بالشركة، بينما اعتمد البعض الآخر (Baxter, et al., 2013; McShane, et al., 2011) من الباحثين على استخدام مؤشر ترجيح استاندرد آند بورز (S&P) لمستوى الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية استناداً إلى إدارة المخاطر وتحديداً بدول الاتحاد الأوروبي، في حين ذهب فريق ثالث (Gordon, et al.,2009; Farrell & Gallagher, 2015). إلى الاعتماد على المقاييس المركبة التي تستخدم تكامل مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية لقياس مستوى جودة هيكل الرقابة الداخلية اعتماداً على إدارة المخاطر، وفي إطار هذه

الجهود البحثية لخلق المقاييس المركبة ظهر مقياس (Gordon, et al., 2009) ضمن متطلبات (COSO) وقد أوصت به اللجنة كمقياس سهل التركيب وبياناته سهلة ومنتشرة في العديد من دول العالم. وتأسيساً على ذلك، سيعتمد الباحث على استخدام مقياس (Gordon, et al., 2009) لقياس جودة هيكل الرقابة الداخلية استناداً إلى إدارة المخاطر المؤسسية، وذلك على النحو التالي:

$$\text{ERM (Quality)} = \sum_{k=1}^{2} \text{Strtegy}_k + \sum_{k=1}^{2} \text{Operations}_k + \sum_{k=1}^{2} \text{Reporting}_k + \sum_{k=1}^{2} \text{Compliance}_k$$

ويعني ذلك أن مقياس جودة هيكل الرقابة الداخلية استناداً إلى إدارة المخاطر المؤسسية يعتمد على أربعة مقاييس مزدوجة أساسية تتمثل في: الاستراتيجية، والعمليات التشغيلية، والتقرير المالي، والامتثال، وكل مقياس من هذه المقياس يتم قياسه بطريقتين مختلفتين وحاصل جمعهما هو قيمة المؤشر، وحاصل جمع المؤشرات الأربعة المزدوجة هو مقياس جودة هيكل الرقابة الداخلية استناداً إلى إدارة المخاطر المؤسسية، ويمكن توضيح آلية قياس المؤشر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1): متغيرات المقياس المركب لجودة هيكل الرقابة الداخلية استناداً إلى إدارة المخاطر

المتغير	الازدواج	التعريف
Strategy_k	Strategy_1	$(\text{Sales}_i-\mu_{sales})/\sigma_{sales}$ حيث أن Sales هي اجمالي المبيعات للشركة الواحدة، μ هي متوسط المبيعات للصناعة، σ هو الانحراف المعياري للمبيعات في الصناعة الواحدة.
	Strategy_2	$(\Delta\beta_i-\mu_{\Delta\beta})/\sigma_{\Delta\beta}$ حيث أن $\Delta\beta$ هي نسبة التغير في المبيعات للشركة الواحدة، μ هو متوسط نسبة التغير في المبيعات في الصناعة الواحدة، σ هي الانحراف المعياري لنسبة التغير في المبيعات في الصناعة الواحدة.
Operations_k	Operations_1	مؤشر لإجمالي المبيعات مقسوماً على إجمالي الأصول
	Operations_2	مؤشر لإجمالي المبيعات مقسوماً على إجمالي عدد الموظفين
Reporting_k	Reporting_1	Material Weakness + Auditor Opinion + Restatement (الضعف المادي + رأي المراجع + إعادة الصياغة) والثلاثة تعبر عن متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة وجودها والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك، ونظراً لعدم وجود كلٍ من Material Weakness & Restatement

		في البيئة المصرية، يصبح المتغير الثالث فقط هو الموجود ويأخذ القيمة (1) في حالة وجود رأي متحفظ بشأن جوانب الرقابة الداخلية والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك.
	$Reporting_2$	مؤشر للاستحقاقات العادية مقسوماً على اجمالي الاستحقاقات
$Compliance_k$	$Compliance_1$	مؤشر لإجمالي أتعاب المراجعة المفصح عنها بتقارير مجالس الإدارة السنوية مقسوماً على إجمالي الأصول
	$Compliance_2$	مؤشر لصافي الأرباح أو الخسائر مقسوماً على إجمالي الأصول.
ويعبر حاصل جمع المتغيرات الأربعة المزدوجة (الثمانية) هي قيمة مؤشر نظم جودة إدارة المخاطر المؤسسية ERM (Quality)		

ثانياً- المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع للدراسة في مستوى المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية، ويمكن للباحث الاعتماد على المدخل النمطي، ووفقاً لهذا المدخل يُحدد رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية كنسبة ثابتة (معامل بيتا) من إجمالي الدخل لكل خط من خطوط الأعمال، ويتم تقسيم الأنشطة المصرفية إلى ثمانية خطوط أعمال. ووفقاً لإطار المدخل القياسي تختلف النسبة الثابتة من 12% إلى 18% اعتماداً على خط الأعمال (Robertson, 2016, p. 22). ويعتمد المدخل القياسي على المعادلة الآتية لحساب رأس المال المطلوب لمواجهة المخاطر التشغيلية (BCBS, 2006, P. 146):

$$K_{TSA} = \{\sum_{years1-3} \max[\sum(GI_{1-8} \times \beta_{1-8})]\}/3$$

حيث أن:

K_{TSA}= رأس المال المطلوب وفقاً للمدخل القياسي.

GI1-8 = إجمالي الدخل السنوي لكل من خطوط الأعمال الثمانية فى البنك الواحد.

β (بيتا) = نسبة مئوية ثابتة، لكل من خطوط الأعمال الثمانية فى البنك الواحد.

وتتحدد خطوط الأعمال الثمانية في البنك ومعامل بيتا كالتالي:

جدول رقم (2): معامل بيتا لخطوط الأعمال وفقا للمدخل القياسي

خطوط الأعمال Business Lines	معامل بيتا Beta Factors
1- تمويل الشركات Corporate Finance	18%
2- التجارة والمبيعات Trading &Sales	18%
3- الصيرفة التجارية Commercial Banking	15%
4- المدفوعات والتسويات Payment &Settlements	18%
5- خدمات الوكالة Agency Services	15%
6- إدارة الأصول Asset Management	12%
7- أعمال السمسرة Retail Brokerage	12%
8- التجزئة المصرفية Retail Banking	12%

المصدر: (BCBS, 2006, P. 146)

ثالثاً- المتغير المعدل للعلاقة:

يتمثل المتغير المعدل للدراسة في جائحة كورونا وهي حديثة العهد بالعالم أجمع وقد كان لها عظيم الأثر على الاقتصاديات العالمية، ومن ثم يمكن للباحث قياس هذا المتغير بالاعتماد على متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة فترات ما بعد كورونا والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك.

رابعاً- المتغيرات الضابطة للعلاقة:

سيحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة التحكم في بعض العوامل على مستوى الشركة والتي قد تؤثر على مستوى المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية، ولعل أهم هذه المتغيرات الحاكمة من وجهة نظر الباحث من خلال بعض الدراسات السابقة (See: Chernobai, et al., 2012; Albring, et al., 2018; Chen, et al., 2019) هي:

المتغير	الرمز	التفسير
الحجم	**SIZE**	لوغاريتم القيمة الدفترية لإجمالي الأصول.
مؤشر الخسارة	**Loss**	وهي نسبة الديون إلى اجمالي الأصول.
الربحية (معدل العائد على الأصول)	**ROA**	وهي صافي الربح قبل الضرائب مقسوماً على اجمالي القيمة الدفترية للأصول.
مراجع من الشركات العالمية	**Big4**	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان المراجع الخارجي من الشركات العالمية الكبرى والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك.

2/5/8: نموذج اختبار الفروض الإحصائية:

نموذج اختبار الفرض الأول:

يهدف الفرض الأول للدراسة إلى اختبار أثر الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية على مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر، وذلك اعتماداً على المقياس المركب لجودة هيكل الرقابة الداخلية. وعليه يمكن للباحث صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة على النحو التالي:

$$OR = \beta0 + \beta1\ ICQ + \beta2\ Size + \beta3\ Loss + \beta4\ ROA + \beta5\ Big4 + \varepsilon \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

OR = مستوى المخاطر التشغيلية وفقاً للمدخل النمطي؛

ICQ = مستوى جودة هيكل الرقابة الداخلية وفقاً للمقياس المركب؛

وقد تم تعريف بقية متغيرات الدراسة فيما سبق.

- **نموذج اختبار الفرض الثانى:**

يهدف الفرض الثاني إلى اختبار أثر جائحة كورونا على مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر. وبالتالي، فانه يمكن للباحث صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة على النحو التالي:

$$OR = \beta0 + \beta1\ COVID + \beta2\ Size + \beta3\ Loss + \beta4\ ROA + \beta5\ Big4 + \varepsilon \ldots (2)$$

حيث أن:

COVID = متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة فترات ما بعد كورونا والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك؛ وقد تم تعريف بقية متغيرات الدراسة فيما سبق.

- **نموذج اختبار الفرض الثالث:**

يهدف الفرض الثالث إلى اختبار أثر جائحة كورونا على العلاقة المعنوية بين الإفصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر. وبالتالي، فانه يمكن للباحث صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة على النحو التالي:

$$OR = \beta0 + \beta1\ ICQ + \beta2\ COVID + \beta3\ ICQ*COVID + \beta4\ Size + \beta5\ Loss + \beta6\ ROA + \beta7\ Big4 + \varepsilon \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن:

قد تم تعريف بقية متغيرات الدراسة فيما سبق.

3/5/8: مجتمع وعينة الدراسة:

أدت العديد من القرارات الاقتصادية في الآونة الأخيرة إلى وجود حالة من فقدان التوازن لدى العديد من المنشآت العاملة بسوق الأوراق المالية المصري، ولعل أهم هذه القرارات كان قرار التعويم للجنيه المصري في عام 2016 م الذي اقتضى احتدام المنافسة بين الشركات بشكل عام، وهو ما أدى في النهاية إلى خروج بعض الشركات والمنشآت من الأسواق، ونظراً لحساسية قطاع البنوك بشكل خاص وفي ظل طبيعة الدراسة سيقوم الباحث ببدء عينة الدراسة من عام 2017 م لاستبعاد آثار الفترات غير المستقرة من العينة محل الدراسة، ومن ثم نظراً لأن عدد البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري 14 بنك فان فترة الدراسة ستكون من عام 2017-2020 م وقد سجلت تلك البنوك عدد 56 مشاهدة (14 بنك × 4 سنوات)، وباستبعاد عدد 7 مشاهدة تتعلق ببيانات مفقودة لبعض البنوك المدرجة بالعينة وباستبعاد عدد 4 مشاهدة خاصة بمجموعة من القيم الشاذة والمتطرفة، يصبح الحجم النهائي للعينة عدد 45 مشاهدة، ويمكن تلخيص اجراءات تحديد العينة على من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3)- اجراءات تحديد عينة الدراسة

بيان	الحجم المبدئي للعينة	(-) البيانات المفقودة	(-) القيم الشاذة والمتطرفة	صافي العينة
عينة سنوية	56	7	4	45

4/5/8: نتائج الدراسة:

يمكن للباحث عرض نتائج الدراسة التطبيقية من خلال الإحصاءات الوصفية، ونتائج اختبارات الفروض الإحصائية، وذلك على النحو التالي:

أولاً- الإحصاءات الوصفية:

تتمثل أهم الإحصاءات الوصفية في كلٍ من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت. وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في كلٍ من الوسط الحسابي والوسيط. أما الوسط الحسابي فهو متوسط قيمة المشاهدات بالعينة، بينما الوسيط هو القيمة المركزية لمجموعة البيانات عند ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً. بينما تتمثل أهم مقاييس التشتت في الانحراف المعياري حيث يعتمد في استدلالاته على جميع قيم بيانات العينة، وبالتحديد على انحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي. وبالتالي، يمكن للباحث في ضوء نتائج الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة المعروضة بالجدول التالي رقم (4) الإشارة إلى الملاحظات التالية:

جدول رقم (4): الإحصاءات الوصفية

Variables	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ICQ	45	1.258	168.615	21.722	33.418
OR	45	70	110	90.299	11.142
COVID	45	0	1	0.22	0.11
Log Size	45	4.594	7.973	6.344	0.846
LOSS	45	0	1	0.12	0.05
ROA	45	-0.189	0.399	0.0622	0.094
Big4	45	0	1	0.88	0.13
Valid N (listwise)	45				

يتبين للباحث من خلال الجدول السابق الخاص بالإحصاءات الوصفية مجموعة من الملاحظات التي يمكن بيانها على النحو التالي:

أولاً- يتبين انخفاض الوسط الحسابي للمتغير ICQ الخاص بجودة هيكل الرقابة الداخلية حيث يبلغ 21.722 وهو يتراوح بين 1.258 و168.615 وفي ذلك دلالة على ارتفاع مستوى الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية للبنوك المدرجة بعينة الدراسة وهو ما يقترب من نظيره بدراسة (Gordon, et al., 2009) حيث يبلغ 18.275.

ثانياً- يتبين أن الوسط الحسابي للمتغير OR الخاص بالمخاطر التشغيلية يتوسط القيمة بين الحد الأقصى والأدنى حيث يبلغ 90.299 وهو يتوسط القيمة بين 70 و110، وهو ما يقترب من نظيره بدراسات (Chernobai, et al., 2012; Albring, et al., 2018)، حيث يبلغ 85.86، 96.52. على التوالي.

ثالثاً- يتبين للباحث أن الوسط الحسابي للمتغير COVID الخاص بجائحة كورونا يبلغ 22% وهو ما يشير إلى حجم العينة فيما بعد وجود الجائحة في أواخر عام 2020م ، ومن الملاحظ اقتراب الوسط الحسابي للحد الأدنى وهو ما يشير إلى قلة المشاهدات المتعلقة بالجائحة. ولا يمكن مقارنة هذا المتغير بغيره في دراسات أخرى لسببين أنه أولاً حديث عهد في العالم كله، وثانياً أن هذه النسبة تخص البيئة المصرية فقط لعينة الدراسة.

رابعاً: انخفاض الوسط الحسابي للمتغير LOSS للمتغير الخاص بمؤشر الخسارة حيث يبلغ 12% وهي قيمة ضعيفة جدا وتشير إلى ارتفاع جودة المشاهدات المدرجة بعينة الدراسة. وهو ما يقترب من نظيره بدراسات (Lobo, et al., 2017; Lu & Cao, 2018)حيث يبلغ 10.05%، 11.25% على التوالي.

تأسيساً على العرض السابق لبعض نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمتغيرات محل الاهتمام بالدراسة يتضح لدى الباحث أن نتائج الدراسة الحالية قابلة للمقارنة بنتائج الدراسات الأخرى السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثانياً- مصفوفة ارتباط بيرسون:

تحاول الدراسة الحالية التعرف على أثر الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية وجائحة كورونا التي ضربت العالم على مستوى المخاطر التشغيلية. وبالتالي، يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض الإحصائية من خلال الجدول رقم (5) للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض بنماذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الازدواج الخطي بين تلك المتغيرات. بالإضافة إلى قيام الباحث بقياس معامل VIF للتأكيد على عدم تواجد أياً من مشاكل الازدواج الخطي.

جدول رقم (5): مصفوفة ارتباط بيرسون

Variables	ICQ	OR	COVID	Log Size	LOSS	ROA	Big4
ICQ	1						
OR	-.473**	1					
COVID	-.287	.457**	1				
Log Size	.082	-.421**	.528	1			
LOSS	-.201	.483**	.160	-.246	1		
ROA	.054	-.215	-.035	.101	-.184	1	
Big4	.027	-.111	.074	.240	-.039	-.149	1

يتضح لدى الباحث من معاملات الارتباط المدرجة بالجدول (3) عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وبعضها البعض، حيث أنه لا توجد معاملات ارتباط أعلى من 0.8، وهو ما يعني صحة فروض الدراسة بشكل مبدئي حتى يتم تشغيل نماذج اختبار فروض الدراسة والتوصل إلى النتائج النهائية. وعلى الرغم من ذلك، يتبين للباحث بشكل مبدئي وجود علاقة طردية بين وجود جائحة كورونا ومستوى المخاطر التشغيلية للبنوك المدرجة بعينة الدراسة حيث يبلغ معامل الارتباط بينهما 0.457، بينما يوجد علاقة عكسية بين جودة هيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية حيث يبلغ معامل الارتباط بينهما -0.287.

ونتاجاً لذلك، يخلص الباحث إلى أن النتائج المبدئية لمصفوفة الارتباط تشير إلى صحة التنبؤات المقترحة من الباحث بشأن اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة بالفروض الإحصائية. ورغم ذلك، لا يمكن للباحث التسليم بصحة هذه العلاقات حتى تعرض نتائج اختبارات الفروض الإحصائية حيث تحدد فقط الشكل المبدئي للعلاقة بغض النظر عن معنوية هذه العلاقة، ولا يمكن بيان معنويتها إلا من خلال عرض نتائج اختبارات الفروض الإحصائية.

ثالثاً- نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة:

يحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة عرض نتائج تحليل العلاقات واختبار الفروض الإحصائية للدراسة الحالية على النحو التالي:

- **نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة:**

يتنبأ الفرض الأول بتحليل أثر الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية على مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية فى مصر والمدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (1) لاختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (1) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (6) على النحو التالي:

جدول رقم (6): نتيجة تحليل الإنحدار المتعدد للفرض الأول

Dependent Variable: OR			
Variable	β.Coef.	t-stat.	Sig.
Constant	2.324	1.561	0.221
ICQ	1.685	3.781	0.000
Size	5.32	2.811	0.000
Loss	0.611	2.018	0.036
ROA	-0.345	-1.156	0.532
Big 4	-0.275	-0.712	0.821
F-value	48.056		

VIF (MAX)	3.226
N	45
Adj.R2	68.12%

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (6) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ 68.12%، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (1) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في المخاطر التشغيلية بنسبة 68.12% وهو ما يقترب من نظيره بدراسات (See: Chernobai, et al., 2012; Albring, et al., 2018; Chen, et al., 2019) والتي تبلغ 62.18%، 65.17، 67.13% على التوالى. وبالتالي، فان نموذج اختبار الفروض رقم (1) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

كما يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل ICQ الخاص بالإفصاح عن الضعف الجوهري لهيكل الرقابة الداخلية حيث أن (t-stat.= 3.781>2; Sig.= 0.000<.05)، ومن ثم يتبين أن هيكل الرقابة الداخلية لها تأثير إيجابي معنوي على مستوى المخاطر التشغيلية، أي أن زيادة مستوى الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية يؤدي إلى تنبيه الإدارة والأطراف ذوي المصلحة بالخلل الحقيقي الموجود داخلياً ومن ثم ارتفاع مستوى المخاطر التشغيلية

كما يتبين للباحث معنوية المتغيرات الحاكمة Size & Loss الخاصة بالحجم ومؤشر الخسارة بالمنشأة حيث أن (t-stat.= 2.811, 2.018 >2; Sig.= 0.00, 0.00 <.05)، ومن ثم يتبين أن حجم المنشأة ومؤشر الخسارة له تأثير إيجابي معنوي على مستوى المخاطر التشغيلية، ومن ثم فان زيادة حجم المنشأة وحجم الخسائر التي قد تتعرض لها المنشأة يؤدي إلى ارتفاع مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية. والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 3.226). وهو ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات (See: Chernobai, et al., 2012; Albring, et al., 2018; Chen, et al., 2019).

<u>وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحث قبول الفرض البديل الأول للدراسة ورفض الفرض العدم للدراسة على النحو التالي:</u>

يوجد تأثير إيجابي معنوي للإفصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية على مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر المدرجة بعينة الدراسة.

- **<u>نتيجة اختبار الفرض الإحصائى الثانى للدراسة:</u>**

يتنبأ الفرض الثاني بتحليل أثر جائحة كورونا على مستوى المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية في مصر المدرجة بعينة الدراسة. وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (2) لاختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى

معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (2) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (7) على النحو التالي:

جدول رقم (7): نتيجة تحليل الإنحدار المتعدد للفرض الثاني

Dependent Variable: OR			
Variable	β.Coef.	t-stat.	Sig.
Constant	1.532	0.978	0.412
COVID	0.236	2.021	0.025
Size	4.15	2.125	0.030
Loss	0.526	2.112	0.039
ROA	-0.237	-0.932	0.827
Big 4	-0.178	-0.648	0.952
F-value	28.15		
VIF (MAX)	2.051		
N	45		
Adj.R2	48.27%		

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (5) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ 48.27% وهي نسبة تقترب من نظيرتها بدراسات (See: Ge & McVay, 2005; Doyle et al., 2007; He, 2009; Uemura, 2012; Lobo, et al., 2017; Lu & Cao, 2018) ، حيث تبلغ 46.83%، 45.21%، 50.29%، 53.27%، 42.21%، 44.97% على التوالي ، وتشير تلك النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (2) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في مستوى المخاطر التشغيلية بنسبة 48.27%. وبالتالي، فان نموذج اختبار الفروض رقم (2) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

كما يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل COVID الخاص بجائحة كورونا المستجد وآثاره على البيئة المصرية، حيث أن (t-stat.= 2.021 > 2; Sig.= 0.025 < 0.05) كما يتبين أنه يحمل اشارة موجبة، ومن ثم يتبين أن جائحة كورونا يؤثر إيجابياً على مستوى المخاطر التشغيلية، أي أن زيادة استمرار جائحة كورونا سيؤدي إلى ارتفاع مستوى المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية المدرجة بعينة الدراسة.

كما يتبين للباحث معنوية المتغيرات الحاكمة Size & Loss الخاصة بالحجم ومؤشر الخسارة بالمنشأة حيث أن (t-stat.= 2.125, 2.112 >2; Sig.= 0.00, 0.00 <.05)، ومن ثم يتبين أن حجم المنشأة ومؤشر الخسارة له تأثير إيجابي معنوي على مستوى المخاطر التشغيلية، ومن ثم فان زيادة حجم المنشأة وحجم الخسائر التي قد تتعرض لها المنشأة يؤدي إلى ارتفاع مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك

التجارية. والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 2.051). هو ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات (See: Ge & McVay, 2005; Doyle et al., 2007; He, 2009; Uemura, 2012; Lobo, et al., 2017; Lu & Cao, 2018).

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحث قبول الفرض البديل الثاني للدراسة ورفض الفرض العدم للدراسة على النحو التالي:

يوجد تأثير إيجابي معنوي لجائحة كورونا على مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر والمدرجة بعينة الدراسة.

- **نتيجة اختبار الفرض الإحصائى الثالث للدراسة:**

يتنبأ الفرض الثالث بتحليل أثر جائحة كورونا على العلاقة المعنوية بين الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية على مستوى المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية في مصر والمدرجة بعينة الدراسة. وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (3) لاختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (3) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (8) على النحو التالي:

جدول رقم (8): نتيجة تحليل الإنحدار المتعدد للفرض الثاني

Dependent Variable: OR			
Variable	β.Coef.	t-stat.	Sig.
Constant	1.567	0.857	0.433
ICQ	2.481	4.216	0.000
COVID	0.327	2.158	0.001
ICQ*COVID	3.288	3.421	0.005
Size	3.36	1.871	0.051
Loss	0.497	2.266	0.029
ROA	-0.377	-0.768	0.125
Big 4	-0.192	-0.812	0.318
F-value		56.037	
VIF (MAX)		3.27	
N		45	
Adj.R2		69.88%	

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (8) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ 69.88% وهي نسبة تقترب من نظيرتها بدراسات (See: Ge & McVay, 2005; Doyle et al., 2007; He, 2009; Uemura, 2012; Lobo, et al., 2017; Lu & Cao, 2018) ، حيث تبلغ 67.52%، 62.21%، 83.15%، 67.18%، 65.16، 70.25% على التوالي ، وتشير تلك النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (3) للدراسة يمكنها

تفسير التباين الكلي في مستوى المخاطر التشغيلية بنسبة 69.88%. وبالتالي، فان نموذج اختبار الفروض رقم (3) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

كما يتبين للباحث معنوية المتغيرات المستقلة ICQ & COVID الخاصة بالإفصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية، وآثار جائحة كورونا، حيث أن (t-stat.= 4.216, 2.158 > 2; Sig.= 0.000, 0.001 <.05) كما يتبين أنهما يحملان اشارة موجبة، ومن ثم يتبين أن لهما تأثير إيجابي على مستوى المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية، أي أن زيادة الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية واستمرار جائحة كورونا سيؤدي إلى ارتفاع مستويات المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية فى مصر والمدرجة بالعينة محل الدراسة.

كما يتبين للباحث معنوية المتغير المعدل ICQ*COVID الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية وجائحة كورونا ويحمل اشارة موجبة ومن ثم فان جائحة كورونا تساهم في تعزيز العلاقة الإيجابية بين الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية في مصر. أي أن وجود جائحة كورونا أدى إلى تفاقم المشكلة المتعلقة بضعف هيكل الرقابة الداخلية وانعكاسها على مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر.

كما يتبين للباحث معنوية المتغير الحاكم Loss الخاص بمؤشر الخسارة بالمنشأة حيث أن (t-stat.= 2.266 >2; Sig.= 0.029 <.05)، ومن ثم يتبين أن مؤشر الخسارة له تأثير إيجابي معنوي على مستوى المخاطر التشغيلية، ومن ثم فان زيادة حجم الخسائر التي قد تتعرض لها المنشأة يؤدي إلى ارتفاع مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر. والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 3.27). هو ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات (See: Ge & McVay, 2005; Doyle et al., 2007; He, 2009; Uemura, 2012; Lobo, et al., 2017; Lu & Cao, 2018).

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحث قبول الفرض البديل الثالث للدراسة ورفض الفرض العدم للدراسة على النحو التالي:

يوجد تأثير إيجابي معنوي لجائحة كورونا على العلاقة المعنوية بين الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر والمدرجة بعينة الدراسة.

6/8: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية كمتغير مستقل ومستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر كمتغير تابع في ظل ظروف جائحة كورونا كمتغير معدل، وذلك بالتطبيق على عينة من البنوك التجارية في مصر والمقيدة في سوق الأوراق المالية المصري في الفترة الزمنية من 2017-2020م ، وذلك من خلال دراسة وتحليل انعكاسات جائحة كورونا على مراجعة القوائم المالية، والتعرف على محددات الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية ودور المراجع في الافصاح عنها، وأخيراً تحليل آثار الدول المعدل لجائحة كورونا على العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر.

وانطلاقاً من العرض السابق لتحليل العلاقة بين الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر في ظل ظروف جائحة كورونا، توصل الباحث إلى أن الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية له تأثير إيجابي معنوي على مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر، كما توصل الباحث إلى أن زيادة استمرار جائحة كورونا أدى إلى تعزيز العلاقة الإيجابية بين الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية ومستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجاريةفى مصر.

وأخيراً، وجد الباحث أن حجم المنشأة ومؤشر الخسارة له تأثير إيجابي معنوي على مستوى المخاطر التشغيلية، ومن ثم فان زيادة حجم المنشأة وحجم الخسائر التي قد تتعرض لها المنشأة يؤدي إلى ارتفاع مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر.

وانطلاقاً من النتائج السابق عرضها يتضح لدى الباحث مجموعة من الرؤى التي يمكن تسليط الضوء عليها لتصبح بمثابة توصيات للعديد من مستخدمي القوائم المالية والهيئات المهنية على النحو التالي:

- ينبغي على البنوك التجارية المدرجة في سوق رأس المال المصري تحديد طبيعة الآثار التي تعرض لها البنك نتيجة جائحة كورونا والافصاح عنها بشكل منفصل.
- ينبغي على الهيئات المهنية الزام البنوك التجارية في مصر بقائمة الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية، حيث أنها ملزمة في العديد من دول العالم.
- ينبغي على الهيئات المهنية المهتمة بالمراجعة تطوير معايير المراجعة بما يتفق مع طبيعة انتشار جائحة كورونا عالمياً.
- ينبغي على الكتاب والباحثين في هذا المجال التعرف بشكل أوضح على الانعكاسات المحاسبية لجائحة كورونا ودور الهيئات المهنية في تطوير اصداراتها بما يتوافق مع هذه الجائحة العالمية.

ويرى الباحث أن البحوث المحاسبية المستقبلية يجب أن تتجه نحو المجالات الآتية:

- تطوير معايير المراجعة الدولية في ضوء جائحة كورونا وأثره على اضافة قيمة للأطراف ذوي المصلحة.
- دور الافصاح عن الضعف الجوهري بهيكل الرقابة الداخلية وأثره على الموقف التنافسي للبنك.
- أثر الدور الرقابي والإشرافي للجنة المراجعة على مستوى المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية في مصر.
- أثر جودة هيكل الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية في مصر على كشف الغش الإلكترونى .

قائمة المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

-الشمري، نوره محمد عبد الله الموعد (2011)، "تفعيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة في الحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الكويتية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، ع2 ، ص ص13 -70.

-القمودي، رندا المختار رحومة (2015)، "القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل- دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة المنصورة.

-حافظ ، سماح طارق أحمد (2012)، "دور المراجعة الداخلية في الإفصاح عن الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية على التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية " ، مجلة التجارة والتمويل ، جامعة طنطا ، ع 4.

-حافظ، سماح طارق أحمد (2010)، "تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وأثره على المراجع الخارجي- دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة المنصورة.

-حماد، طارق عبد العال (2005)، "حوكمة الشركات المفاهيم – المبادئ- التجارب"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

-عامر، دعاء عبد الوهاب عبد الله (2012)، " إطار مقترح لتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال تفعيل هيكل الرقابة الداخلية طبقا للمتطلبات الحديثة : دراسة ميدانية "، الفكر المحاسبي – مصر ، م 16 ، ع 3 .

-عز الدين، ياسمين عبد الوهاب (2017)، "أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة-جامعة طنطا.

-محمد، حكمت سيد (2012)، إطار محاسبي لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك: دراسة ميدانية، مجلة الاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م، 16 عدد خاص، ص ص 92-182.

-محمد، عمر إبراهيم (2014)، "محددات القياس والإفصاح عن مخاطر التشغيل في البنوك التجارية العراقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة المنصورة.

-محمد، ياسر أحمد مدني (2013)، "تقييم إدارة مراقبة المخاطر التشغيلية المصرفية في إطار اتفاقية بازلII - دراسة تطبيقية على البنوك المصرية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان ، م27،،ع3، ص ص 55-95.

-نور الهدى، بلعمري (2017)، "دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة "، جامعة محمد خيضر (بسكرة) .

-هاشم، أماني هاشم السيد حسن (2012)، "تفعيل دور لجان المراجعة في الحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية- دراسة ميدانية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع1، ص ص301-367.

-الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (2020)، آثار انتشار فيروس كورونا-19 على اعداد القوائم المالية ومراجعتها.

-الهيئة العامة للرقابة المالية (2020)، "قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية"، نسخة محدثة، وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2014 وتعديلاته، مصر، ص ص 1-32.

-مركز المديرين المصري (2008)، "دليل عمل لجان المراجعة"، وزارة الاستثمار، جمهورية مصر العربية، ص ص 1-32.

ثانياً- مراجع باللغة الانجليزية:

-Al Maghzom, A., Hussainey, K. & Aly, D.,) 2016), "Corporate Governance and Risk Disclosure: Evidence from Saudi Arabia", Corporate Ownership and Control Journal, Vol. 13, pp. 145-166.

-Al Matari, E. M., Al-Swidi, A. K., & Fadzil, F. H. B., (2014), "Audit Committee Characteristics and Executive Committee Characteristics and Firm Performance in Oman: Empirical Study", Asian Social Science, Vol. 10, No. 12, pp. 98-113.

-Albring, S. M., Elder, R. J., & Xu, X., (2018), "Unexpected fees and the prediction of material weaknesses in internal control over financial reporting", Journal of Accounting, Auditing & Finance, Vol. 33, No. 4, pp. 485-505.

-Auld, G. & Renckens, S., (2021), "Private sustainability governance, the Global South and COVID-19: Are changes to audit policies in light of the pandemic exacerbating existing inequalities?", World Development, Vol. 139, PP. 1-10.

-Basel Committee on Banking Supervision) BCBS) (2006), "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards. Basel, Switzerland: Bank of International Settlements. This publication is available on the BIS website", (www.bis.org), pp. 1-347.

-Baxter, R., Bedard, J. C., Hoitash, R., Yezegel, A., (2013), "Enterprise risk management program quality: Determinants, value relevance, and the financial crisis. Contemp, Account. Res. 30", pp. 1264-1295.

-Beasley, M., Pagach, D., Warr, R., (2008), "Information conveyed in hiring announcements of senior executives overseeing enterprise-wide risk management processes", J. Accounting Audit Financ, Vol. 22, No.1, PP. 257-277.

-Chen, C., Li, T., Shao, R., & Zheng, S. X., (2019), "Dynamics of deterioration in internal control reported under SOX 404", International Review of Economics & Finance, Vol. 61, pp. 228-240.

-Chernobai, A., Jorion, P., & Yu, F., (2012), "The determinants of operational risk in US financial institutions", Journal of Financial and Quantitative Analysis , Vol. 46, No. 06, pp. 1683-1725.

-Cho, C., Senn, J., Sobkowiak, M., (2021), "Sustainability at stake during COVID-19: Exploring the role of accounting in addressing environmental crises", Critical Perspectives on Accounting, Vol. (XXX), PP. 2-8.

-Deloitte, (2020a), "Financial Reporting Considerations for Virus Impact", the Wall Street Journal- Risk& Compliance Journal, 10 March, pp. 1-64.

-Deloitte, (2020b), "Financial Reporting Considerations Related to COVID-19 and an Economic Downturn", Accounting Research Tool, 25 March.

-Doyle, J., Ge .W. & McVay, S., (2007), "Determinates of weaknesses in internal control over financial reporting", Journal of accounting & Economics, vol. 44. PP. 721-742.

-Farrell, M., Gallagher, R., (2015), "The valuation implications of enterprise risk management maturity", J. Risk Insur, Vol. 82, pp. 625-657.

-Fischer, B., Gral, B., & Lehner, O. M., (2014), "Evaluating Sox Section 404: Costs, Benefits and Earnings Management. Fischer", B., Gral, B. and Lehner, OM, 43-55.

-Ge, W., & Mc Vay, S., (2005), "The disclosure of material weaknesses in internal control after the Sarbanes-Oxley Act", Accounting Horizons, Vol. 19, No. 3, pp. 137-158.

-Girling, P. X., (2013), "Operational risk management: a complete guide to a successful operational risk framework", John Wiley & Sons.

Gordon, L. A., Loeb, M.P., Tseng, C. -Y., (2009), "Enterprise risk management and firm performance: a contingency perspective", J. Account Public Policy, Vol. 28, pp. 301-627.

-He, L., (2009), "Investor Perceived Earnings Quality and Disclosure of Internal Control Weaknesses", Doctoral dissertation.

-Institute of Operational Risk) 2010), "Operational Risk Sound Practice Guidance, Risk Control Self Assessment", Vol. 1, No. 24, PP. 362-388.

-KPMG, LLP, (2005: 2013)," Independent auditors report on internal control over financial reporting ", Washington, Dc. 20036.

-Krishnan, J., (2009), "Audit committee quality and internal control: an empirical analysis", The Accounting Review, Vol. 80, No.2, PP. 764-785.

-Kubota, S., Onishi, K., Toyama, Y., (2021), "Consumption responses to COVID-19 payments: Evidence from a natural experiment and bank account data", Journal of Economic Behavior and Organization, Vol. 188, PP. 1-17.

-Laycock, M., (2014), "Risk management at the top: a guide to risk and its governance in financial institutions", John Wiley & Sons.

-Li, et al., 2015 Board Characteristics and Risk Management and Internal Control Disclosure Level: Evidence from Malaysia, Procedia Economics and Finance, Vol. 31, PP. 601-610.

-Lin, H., & Hwang, Y., (2021), "The effects of personal information management capabilities and social-psychological factors on accounting professionals' knowledge-sharing intentions: Pre and post COVID-19", International Journal of Accounting Information Systems, Vol. 42, PP. 1-11.

-Lobo, G., Wang, C., Yu, X., & Zhao, Y., (2017), "Material weakness in internal controls and stock price crash risk", Journal of Accounting, Auditing & Finance, 0148558X17696761.

-Lu, Y., & Cao, Y., (2018), "The individual characteristics of board members and internal control weakness: Evidence from China", Pacific-Basin Finance Journal, Vol. 51, pp. 75-94.

-McShane, M. K., Nair, A., Rustambekov, E., (2011), "Does enterprise risk management increase firm value?", J. Account Audit Financ, Vol. 26, pp. 641-658.

-Nobanee, H., & Ellili, N., (2017), "Does Operational Risk Disclosure Quality Increase Operating Cash Flows?", Brazilian Administration Review, Vol. 14, No. 4, pp. 1-13.

-Pagach, D. P., Warr, R.S., (2010), "The effects of enterprise risk management on firm performance", SSRN Electron. J.

-Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), (2004: 2007), "An Audit of Internal Control over Financial Reporting That Is Integrated with An Audit of Financial Statements", Auditing standard No.5, Washington, D.c.: PCAOB,

-Robertson, D., (2016), "Managing Operational Risk: Practical Strategies to Identify and Mitigate Operational Risk within Financial Institutions", Springer.

-Schneider, Arnold & Church K., Bryan, (2008), "The effect of auditors' internal control opinions on loan decisions", Journal of Accounting and Public Policy, vol. 27. PP. 456-477.

-Sharifi, S., Haldar, A., & Rao, S. N., (2016), "Relationship between operational risk management, size, and ownership of Indian banks", Managerial Finance, Vol. 42, No. 10, pp. 930-942.

-Uemura, H., (2012), "The relationship between Material Weaknesses in Internal Controls over Financial Reporting and Executive Turnover". Evidence from Japan. working paper.

-Wilford, A. L., (2016), "Internal control reporting and accounting standards: A cross-country comparison", Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 35, No. 3, pp. 276-302.

-Young, B., & Coleman, R., (2010), "Operational risk assessment: the commercial imperative of a more forensic and transparent approach", John Wiley & Sons, Vol. 5, PP. 63-89.